

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٨٢٤ (الاستئناف ١)
الاثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	اسبانيا	السيد آرياس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2003/880)

03-51298 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلَي نيبال والنرويج يطلبان فيهما المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أوجه الدعوة للمشاركة في المناقشة إلى هذين الممثلين، دون أن يكون لهما حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لوفالد (النرويج) والسيد شارما (نيبال) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكّر المتكلمين بالقرار الذي اتخذه المجلس في وقت سابق بأن تقتصر البيانات على ثلاث دقائق فقط، إن أمكن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عروة (السودان): السيد الرئيس، يطيب لي في البدء أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن في هذا الشهر وأنا لعلى ثقة أكيدة بأن خبرتكم الثرة سوف تقود أعمال هذا المجلس إلى النجاح وتحقيق كل ما هو مشرف لهذه المؤسسة الهامة على صعيد التحديات الدولية الراهنة. كما أرجو أن أشكر وفد سورية على قيادته لأعمال المجلس الشهر الماضي. يسرني أن أخاطب مجلس الأمن اليوم والسودان يتولى رئاسة المجموعة العربية لهذا الشهر.

يجتمع مجلس الأمن اليوم في شأن كثرت فيه الاجتماعات وتواترت في شأنه القرارات وتلاحقت الإدانات دون أن يحرك كل ذلك ساكنا أو حتى يخفف مجرد التخفيف من غلواء إسرائيل وإسرافها في سياساتها الاستيطانية والتوسعية، ناهيك عن إرغامها على الإذعان والالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الصادرة بشأنها كونها قوة احتلال غاصبة تمادت في شتى ضروب البطش والتنكيل بالشعب الفلسطيني مع العمل على نسف كافة الجهود الرامية للتسوية السياسية في مهدها مرة تلو الأخرى

ليس مستغربا أن تصل بنا خريطة الطريق إلى طريق مسدود. إذ أنها، منذ إعلانها، اصطدمت بتعنت إسرائيل التي لم تعد لديها أي أجندة محددة للسلام بعد اعتمادها مبدأ التصعيد العسكري واجتياح المدن في الضفة والقطاع مع مواصلة وإحكام سياسة الحصار والإغلاق وتصفية رموز المقاومة والتمادي في بناء السور التوسعي الفاصل رغم الرفض الدولي الواسع لهذه الخطوة الهدامة، الأمر الذي شكّل واحدة من أقوى الصفعات في وجه مساعي التسوية السياسية وجهود اللجنة الرباعية فيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق. ولعلنا هنا نؤكد على ضرورة أن يفرد مجلس الأمن جلسة خاصة لمناقشة موضوع هذا السور.

لم تقف إسرائيل عند هذا الحد، بل بلغ بها الأمر أن تخرج على الملأ يوم الخميس الماضي بقرارها المفاجئ مؤكدة عزمها على إبعاد الرئيس ياسر عرفات خارج الأراضي الفلسطينية معلنة بذلك عن نقلة نوعية غير مسبوقة بما يشكل نقطة اللاعودة إذا ما قدر لهذا المسعى أن يتم. ولعل المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة منوط بهم جميعا تجاوز مرحلة الرفض والإدانة إلى مرحلة عملية ذات جدوى ومردود على أرض الواقع. أما مجلس الأمن بصفة خاصة فهو في هذه اللحظات أمام تحد عظيم ومباشر لمدى قدرته على الاضطلاع بدوره وتحمل مسؤولياته كاملة تجاه هذا الأمر وحمل إسرائيل على العدول عن هذه الخطوة التي من شأنها

نسف جهود السلام إلى الأبد، ومن ثم انفجار الأوضاع في الشرق الأوسط بدرجة لا يمكن السيطرة عليها مرة أخرى.

إن شعوب الأرض قاطبة وشعوب العالم العربي والإسلامي على وجه التحديد تنتظر من هذا المجلس تحركا حاسما تجاه هذه التطورات يضع حدا للصلف الإسرائيلي ويعيد الأمور إلى نصابها في هذه المنطقة الملتهبة من العالم حتى يعود الجميع إلى مسار السلام ويفي كل طرف بالتزاماته كاملة تجاه خريطة الطريق. والكل يعلم أن هذا الأمر لا يتأتى مطلقا إذا ما أقدمت إسرائيل على وضع قرارها الأخير موضع التنفيذ. ولا بد أن أعضاء المجلس تابعوا مدى قوة ردة الفعل في الشارع الفلسطيني الغاضب الذي ظل يعيش حالة من الغليان منذ إعلان هذه القرار.

يكفي فقط أن أشير إلى أن هذا القرار الإسرائيلي جاء متزامنا مع الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاقيات أوسلو. فها هي إسرائيل اليوم تعرب عن نواياها الرامية إلى إنهاء وجود السلطة الفلسطينية تماما وتدمير عملية السلام برمتها، غير آبهة لا بخريطة الطريق ولا بجهود اللجنة الرباعية ولا بعشرات القرارات الصادرة من هذا المجلس بحقها في هذا الخصوص.

آن لهذا المجلس أن يضطلع بدوره ومهامه بوصفه حارسا للشرعية والقانون الدولي وقائما على صون الأمن والسلم الدوليين.

أختم بياني بالقول إن أكثر ما نخشاه هو أن يظل مجلس الأمن هذا يراوح مكانه بين الإدانة والتنديد وإصدار القرارات دونما متابعة جادة لمدى تنفيذها من الطرف الإسرائيلي، الأمر الذي تجد فيه إسرائيل ضوءا أخضر للمضي قدما وبجرأة أكثر في تنفيذ قرارها. فها هو مجلس الوزراء الإسرائيلي يقول بالحرف الواحد في نص قراره ''إن الرئيس ياسر عرفات يشكل عقبة في طريق أي عملية تسوية وستعمل إسرائيل للتخلص من هذه العقبة''. والأدهى والأمرّ أن يمضي نائب رئيس وزراء إسرائيل إلى القول ''إن العديد من الخيارات للتخلص من عرفات تتم دراستها الآن بما في ذلك قتله''. هذا يؤكد تماما أن إسرائيل أكبر دولة منتهكة للقانون الدولي ولكافة الشرائع، وأن ما تقوم به ليس عمل أمة تخضع للقوانين والقواعد. إن إسرائيل، كما يبدو، ماضية في تنفيذ نواياها رغم الاعتراض الدولي العام على مثل هذه الخطوة ما لم ينهض مجلس الأمن بمسؤولياته المنوطة به ويتحرك بصورة عملية وجادة لإيقاف إسرائيل عند حدها قبل فوات الأوان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل مصر، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد أبو الغيط (مصر): لقد بادرت مصر وأسرع المجتمع الدولي، ممثلا في كل عواصم العالم، بالتعبير عن الرفض والاستنكار والإدانة لهذا القرار الذي يعكس استمرار إسرائيل في مخالفة كل المواثيق والقوانين وتحدي الإرادة الدولية، والاستمرار في سياسة الاستفزاز والعدوان لإفشال الجهود الجادة والمخلصة للتوصل إلى تسوية تحقق السلام والأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

إن هؤلاء الذين اتخذوا قرار إبعاد الرئيس عرفات عن وطنه وهو الرئيس الشرعي المنتخب يرتكبون خطأ فاحشا في حق السلام وفي حق شعبهم في أن يعيش بسلام في دولته إلى جوار دولة فلسطين.

إن العلاقات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني تمر بمرحلة فاصلة. وقد بذلت كل القوى والأطراف الداعية لتحقيق السلام والاستقرار القائم على العدل والشرعية، وفي مقدمتها مصر، الجهود لتهيئة المناخ المناسب لتنفيذ ما استقر عليه المجتمع الدولي من ضرورة التنفيذ الكامل والحرفي

لخريطة الطريق، وصولا إلى هذه التسوية المبتغاة. إلا أننا وللأسف الشديد وجدنا تصميما واضحا على المضي في سياسات اغتيال الناشطين الفلسطينيين، ورأينا تحديا لإرادة المجتمع الدولي بالمضي قدما في إقامة الحائط التوسعي الذي يسلب أراضي الفلسطينيين ويمنعهم من ممارسة حياهم بطريقة طبيعية مما ترتب عليه الدخول في حلقة العنف والعنف المضاد: عنف الاحتلال والعدوان، وعنف المقاومة، وشتان بينهما. علما بأن مصر أدانت بقوة كل ما يمس المدنيين ويوضح هذا أن هناك للأسف عناصر في إسرائيل في مواقع من المفروض أن تكون مواقع مسؤولة لا تزال تؤمن بأن التسوية يجب أن تتم بشروطها هي فقط وتحت إملائها وهو الأمر الذي لا يمكن للمجتمع الدولي أن يرضى به.

إن المطلوب اليوم من مجلس الأمن أن يتصدى لهذا التهديد الإسرائيلي الجديد. وأن يؤكد أن أي إجراءات من هذا النوع هي سعي مباشر ومكشوف لتخريب الآمال في السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. والمطلوب من مجلس الأمن اليوم أن يعيد تمسكه بخريطة الطريق بهدف تحقيق تعايش الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية والشعبين في سلام وحسن جوار على أساس الاحترام المتبادل، وليس العجرفة ومحاولة الإذلال، حسن جوار يعتمد التفاهم سبيلا وليس فرض القوة أسلوبا.

أخيرا، هذه لحظات حاسمة في تاريخ هذا النزاع الذي طال أمده وأثبتت السنوات ألاَّ إمكانية للنجاح في تسويته إلا من خلال أمرين. أولا، اقتناع إسرائيل واعترافها بحق الفلسطينيين الكامل في دولتهم المستقلة على تراهم الوطني المحتل منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وهو الأمر الذي لا نرى إسرائيل تتصرف بشأنه تصرف المقتنع. ثانيا، اعتراف الفلسطينيين بحق الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية بالعيش في أمن وسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وهي المسألة التي لا نرى أن المجتمع الفلسطيني ينازع فيها. إن المطلوب اليوم أن يعمل المجتمع الدولي وكل قواه الرئيسية بكل الحزم والقوة لتهيئة المناخ المناسب للعودة للمفاوضات لتحقيق هذه الأهداف، وللتصدي بكل حزم لهذه التصرفات التي ستكون لها آثار خطيرة ومأساوية بالنسبة للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الجزائر.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكركم على تفضلكم بالاستجابة لطلب المجموعة العربية لعقد هذه المناقشة بشأن موضوع يتسم بأهمية قصوى.

وأود أيضا أن أهنئ السفير مقداد ممثل سورية، الذي كانت رئاسته للمجلس الشهر الماضي فعالة وزاخرة بالأحداث.

يخاطب وفدي مجلس الأمن اليوم ليعرب عن قلقه البالغ إزاء التدهور الخطير في الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في فلسطين المحتلة، المحفوفة بتهديدات حقيقية وخطيرة لوجود الشعب الفلسطيني وسلامته الحسية وللسلام والاستقرار في المنطقة.

بعد مضي عشر سنوات على التوقيع على اتفاقات أوسلو، لا تزال عملية السلام في مأزق، على الرغم من الآمال الموزونة التي بعثها إطلاق المجموعة الرباعية لمبادرة خريطة الطريق بغية تنشيط العملية. وعلى معيار الهدف الأساسي المتمثل في التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لصراع الشرق الأوسط – وهي عنصر أساسي في هدفنا المشترك المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين – يعتزم بلدي قياس هذا الاستفزاز الأخير غير المعقول من الدولة القائمة بالاحتلال في فلسطين. حدث هذا الاستفزاز – هل يا ترى بمحض الصدفة ؟ – بعد ١٠ سنوات من اليوم التالي لعملية

أوسلو ويسعى، على نحو غير قانوني تماما وبالغرور والازدراء المعهودين، إلى إزالة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، المنتخب من شعبه ديمقراطيا والذي يملك الشرعية اللازمة للتفاوض باسمه مع العدو الإسرائيلي الذي يحتل أرضه، والتوصل إلى تسوية دائمة تفضي إلى إنفاذ حقوقه الوطنية المنتهكة.

وما هو أخطر من ذلك بكثير، وباعتراف نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن قتل الرئيس عرفات أصبح أحد الخيارات المفتوحة الآن للجيش لإزالة رئيس السلطة الفلسطينية، الذي يعتبر عقبة ينبغي القضاء عليها بأي ثمن. إن هذا القرار، إذا ما نفذ، لن يسفر إلا عن توجيه الضربة الأخيرة لعملية السلام المنهارة أصلا، وسيجرف فلسطين والمنطقة بأسرها إلى دوامة من العنف لن يستطيع أي شيء ولا أحد السيطرة عليها. وسيزيد من إضعاف النظام الدولي الذي تعرض بالفعل للتوتر والتحديات من كل نوع.

ويبدو واضحا أن السياسة الجارية للدولة القائمة بالاحتلال، منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبدرجة أكبر منذ إعلان خريطة الطريق، ليس لها هدف غير القضاء على مفهوم الدولة الفلسطينية نفسه ومنع إنشائها. وكل الأعمال غير القانونية و الإجرامية التي تقوم بها يوميا الدولة القائمة بالاحتلال – من تشجيعها للمستوطنات غير القانونية وتقييدها للحريات الأساسية للفلسطينيين وقادتهم، إلى عمليات الاغتيال المستهدف للمسؤولين والناشطين من مختلف المنظمات الفلسطينية – كلها جزء من استراتيجية ترمي إلى إحداث توتر مستمر في خدمة خالصة للهدف المتمثل في نشوب حرب شاملة.

إن إسرائيل تتابع أوهام سلام تفوز به عن طريق حرب لا هوادة فيها، تنال بها النصر الكامل، دون اهتمام بالآثار السلبية لهذه السياسة على السلم والأمن الدوليين.

ومن الواضح أنها لا تسعى إلى سلام تفاوضي بضمان من المجتمع الدولي، الأمر الذي يستتبع بالضرورة عودة الأراضي المحتلة بالقوة. وبذلك تعتزم إسرائيل الاستفادة من الوضع الدولي لتغيير الواقع على الأرض الفلسطينية، باستعارتها من الماضي أسلوبا رفضه المجتمع الدولي رفضا قاطعا: وهو بناء الأسوار المادية لتعزيز جدار الكراهية والريبة الذي قذفت به موجة العنف الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذين حكم عليهم التاريخ بالعيش جنبا إلى جنب.

إن تهديد إسرائيل بطرد الرجل الحائز على جائزة نوبل للسلام، إنما تسعى إلى إزالة السلام نفسه وإلى دفن الأمل في التوصل إلى حل تفاوضي. والجزائر بدورها لن تقع في الفخ الذي نصبته إسرائيل للمجتمع الدولي والمتمثل في فرض نفسه على الشعب الفلسطيني بديلا عن خيارات عدة أجيال من القادة الذين ظلوا مخلصين بنفس القدر فيما يتعلق بمطامح شعبهم والذين هم أولى بالتفاوض باسم الشعب الفلسطيني للتوصل إلى تسوية عادلة ونهائية ودائمة تفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية وطنية ديمقراطية قادرة على البقاء، عاصمتها القدس، وتعيش في سلام مع جميع جيرانها.

لقد وقفت الجزائر بقوة إلى جانب الشعب الفلسطيني البطل وقيادته، وأدانت بشدة قرار إسرائيل المتعلق بالرئيس عرفات، وهي ترحب بموقف المجتمع الدولي، المعبر عنه من خلال نداءات مجلس الأمن، في ١٢ أيلول/سبتمبر، والأمين العام، فضلا عن دول أخرى، إلى إسرائيل بألا تنفذ تهديدها.

أخيرا، ترى الجزائر أنه يتعين على مجلس الأمن أن يدعم بقوة كل هذه النداءات بمضيِّه إلى اعتماد مشروع القرار الذي قدمته أنغولا بالنيابة عن مجموعة الدول غير المنحازة حتى تسود الشرعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي باسم دولة الإمارات العربية المتحدة أن أهنئكم بتقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيين لكم كل التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أعبر في هذه المناسبة أيضا عن شكرنا وتقديرنا لسلفكم ممثل سورية على إدارته الحكيمة لدورة أعمال المجلس في الشهر المنصرم.

إن استجابتكم السريعة لطلب عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن إنما تدل على تنامي حالة القلق الدولي إزاء ما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من تطورات مؤسفة وخطيرة ناجمة عن جملة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية والمنتهكة للأعراف الدولية.

وبالرغم من جملة الجهود والمساعي الكبيرة التي بذلتها المجموعة الرباعية ودول المنطقة خلال الأشهر الماضية من أجل احتواء العنف وإعادة مسار المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مجراها الطبيعي لإنجاح تطبيق خارطة الطريق تفاجئنا الحكومة الإسرائيلية يوميا بتماديها التدريجي في تصعيد حملتها العدائية المنهجية والحاقدة ضد أفراد الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية، لتعكس مدى نيتها المبيتة لإفشال هذه الخريطة التي تلزمها قانونيا بالانسحاب من الأراضي والمدن الفلسطينية التي تحتلها، وتفكيك المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية فيها، تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وإلا كيف يفسر العالم ما تواصل انتهاجه هذه الحكومة يوميا من حصار وقتل متعمد واعتقال تعسفي لمئات الفلسطينيين الأبرياء فضلا عن تدميرها الفادح وغيرا لمبرر أو المسؤول لمدنهم ومؤسساتهم الوطنية وممتلكاتهم العامة والخاصة، واتخاذها لقرارها الأخير القاضي بإخراج الرئيس الفلسطيني المنتخب ياسر عرفات إلى خارج وطنه.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تدين وبشتى العبارات محاولات إسرائيل الرامية إلى إضعاف وتفتيت قوى وطاقات وفصائل الشعب الفلسطيني من خلال إبعاد رئيسه المنتخب شرعيا ياسر عرفات، أو التحريض على قتله حسب ما جاء مؤخرا على لسان نائب رئيس حكومتها، وذلك بعد أن مارست ضده كل أنواع العزل والحصار والإذلال، تعتبر هذا الإجراء الإسرائيلي الباطل والإجرامي بمثابة تصعيد وإرهاب منظم، بل وإعلان حرب جديدة ضد الفلسطينيين، ولن يكون من شأنه سوى عرقلة ونسف كافة جهود السلام المبذولة من أجل حقن الدماء ووقف دائرة العنف، وتنفيذ خارطة الطريق تحقيقا للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

وعليه فإننا نطالب أعضاء المجموعة الرباعية، ومجلس الأمن، والدول الفاعلة فيه بالعمل على إدانة هذا القرار الإسرائيلي القاضي بإبعاد الرئيس ياسر عرفات، واتخاذ الإجراء العاجل الذي يلزم إسرائيل بالتراجع عنه دون شروط.

كما أننا إذ نجدد تضامننا ومساندتنا المطلقة مع أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق وقيادته الوطنية في مسيرة كفاحهم وصمودهم، ندعو المجتمع الدولي في هذا السياق إلى ضرورة إعادة التأكيد على ما يلي:

أولا: إن الرئيس ياسر عرفات هو الرئيس الشرعي المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني، وعلى الحكومة الإسرائيلية، القوة القائمة بالاحتلال، التقيد بعدم تهديد سلامته ورفع الحصار عنه، ووقف كافة محاولات التحريض على قتله وترحيله أو ترحيل أي من أبناء الشعب الفلسطيني إلى خارج وطنهم، وذلك تقيدا بأحكام القانون الإنساني

الدولي، بما في ذلك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وحقوقهم وقت الحرب.

ثانيا، مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالوقف الفوري لجميع أعمال القتل خارج نطاق القانون، ولسياسات العداء التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني وعناصر قيادته الوطنية، والتقيد بالتزاماتها في إطار ما نصت عليه خارطة الطريق المستندة على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لا سيما قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

ثالثا وأخيرا، تقديم المزيد من الدعم السياسي والمعنوي والمادي إلى السلطة الفلسطينية ورئيس وزرائها الجديد، لتمكينه من تشكيل حكومة فلسطينية قادرة ومتمكنة من إنشاء الهياكل الفلسطينية الوطنية، والاستجابة للمتطلبات المتزايدة لشعبها والناجمة عن تعرضهم المتواصل للعنف والاحتلال والحصار الإسرائيلي ضدهم.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، بالنيابة عن الوفد المغربي، أن أهنئ رئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن على عملها الممتاز هذا الشهر على تعزيز السلام والأمن الدوليين. كما أود أن اشكر السيد رود - لارسن. لقد استمعت باهتمام إلى إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية عن الحالة في منطقة الشرق الأوسط، بما فيها فلسطين.

هذا الوقت وقت عصيب حاسم. فالمجلس ينعقد في وقت نشهد فيه تدهورا لم يسبق له مثيل للحالة في فلسطين مع تزايد العنف والتدمير. ويتعرض السكان الفلسطينيون، بالإضافة إلى انعدام الأمن يوميا، إلى جميع أشكال القيود. وفي هذه الحالة، في حين ينادي المجتمع الدولي بتوفير المزيد من القنوات للحوار الإسرائيلي - الفلسطيني، قررت السلطات الإسرائيلية من حيث المبدأ يوم الخميس الماضي بأنها ستقوم بترحيل الرئيس ياسر عرفات.

وقد اتخذ ذلك القرار في تجاهل سافر لأكثر أحكام القانون الدولي أولية. إن الرئيس عرفات هو الرئيس الشرعي للسلطة الفلسطينية وقد انتخبه الشعب الفلسطيني بطريقة ديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن الرئيس ياسر عرفات، الذي يحظى بشرعية تاريخية لا شك فيها، يمثل رمزا للتطلعات العميقة للشعب الفلسطيني في التحرير وضمان مستقبل كريم لأطفاله.

ليس في وسع القرار بنفي الرئيس عرفات سوى أن يلحق الضربة الأخيرة بعملية السلام، وخاصة بالجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية لصياغة المراحل والعمليات الكفيلة بتحقيق تسوية منصفة ودائمة، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، الذي يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتهيئة الظروف لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل.

وفي ضوء هذه الحالة المنذرة بالخطر، ناشد جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، أعضاء المجموعة الرباعية التدخل دون تأخير لمنع إسرائيل من تنفيذ قرارها غير القانوني. كما بعث جلالته برسالة إلى السلطات الإسرائيلية أعرب فيها عن انزعاجه الكبير وقلقه العميق حيال العواقب الوخيمة لطرد الرئيس عرفات أو شن أي هجوم على شخصه أو أمنه.

وتؤمن المملكة المغربية إيمانا جازما بأن تسوية هذا الصراع تقتضي إجراء حوار وعودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. وينبغي أن يحصل ذلك في أقرب وقت ممكن، دون شروط مسبقة أو القيام بمبادرات انفرادية قد تؤدي إلى تسارع خطى الانجراف إلى دوامة العنف والانتقام.

وبالنسبة لنا، فإننا كثيرا ما شجبنا الإرهاب، كما فعل ممثل فلسطين صباح هذا اليوم. لقد شجبنا الإرهاب، بغض النظر عن أصله ودوافعه. غير أننا أصررنا دوما على بذل كل جهد للقضاء على أسباب هذا الوباء.

إن الحكمة والاعتدال والحوار تبقى أفضل ضمانات لتحقيق تسوية عادلة ودائمة للأزمة في الشرق الأوسط. وبتلك الروح تؤكد المملكة المغربية من جديد استعدادها الكامل لمضاعفة الجهود وتكثيف الاتصالات من أجل إعادة الزخم إلى خريطة الطريق التي تشملها رعاية المجموعة الرباعية ويدعمها المجتمع الدولي بأسره. ولدينا أمل كبير في أن تبعث المجموعة الدولية، من خلال مجلس الأمن، رسالة واضحة إلى إسرائيل لكي تعيد النظر في قرارها. ونحث على وضع حد لجميع أشكال العنف.

يجب ألا نسمح لدورة العنف وعمليات الانتقام بأن تحيدنا عن مسار السلم والأمن والاستقرار الإقليمي. ويجب على الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أن تتحمل مسؤولياتها تجاه الوضع المتدهور في فلسطين.

إن الهدف واضح. فإقامة دولة فلسطينية هو السبيل الوحيد لضمان الأمن لكل أطفال المنطقة. ومن المؤكد أنه ليس من خلال استبعاد المحاور الفلسطيني الشرعي أن تتمكن السلطات الإسرائيلية من إحراز التقدم نحو قدر أكبر من الأمن والهدوء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ. المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل البحرين، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد المنصور (البحرين): السيد الرئيس، يسرني أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لكم ولجميع أعضاء المجلس الموقرين على عقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن تحت رئاستكم الحكيمة والقديرة لمناقشة الوضع المتدهور في الأراضي الفلسطينية. والشكر موصول لسلفكم الكريم، المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية، الذي لم يدخر جهدا في إنجاح أعمال المجلس في الشهر الفائت.

يعقد مجلس الأمن هذه الجلسة في ظروف بالغة الخطورة تمر بها منطقة الشرق الأوسط وأوضاع خطيرة يعيشها الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية من جرّاء العدوان الإسرائيلي اليومي والمستمر.

إن قرار إسرائيل المبدئي بطرد الرئيس ياسر عرفات المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني ستكون له عواقب وخيمة وخطيرة على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وسيؤثر بشكل كبير على الجهود التي تبذل من أجل إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، والذي طالبنا به منذ فترة طويلة. وسيكون قرار إبعاد الرئيس ياسر عرفات، في حال تنفيذه، ضارا للاستقرار وانتكاسة للسلام في الشرق الأوسط، الذي تسعى إليه الدول العربية بجد وإخلاص. كما أن قرار الإبعاد يمثل تحديا للإرادة الدولية في الوقت نفسه.

ولا يسعنا إلا أن نبدي بالغ القلق لما آلت إليه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء إصرار الحكومة الإسرائيلية على انتهاج سياسة الاغتيالات وتعريض العملية السلمية للفشل ووضعها شروطا غير واردة في خطة السلام المعروفة بخارطة الطريق، إضافة إلى الاستمرار في بناء ما يسمى بالجدار الأمني العازل بذريعة تحقيق الأمن، بينما الهدف الحقيقي هو السيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية. إن الاستمرار في بناء هذا الجدار العازل من شأنه الإضرار كثيرا بجهود السلام وتدابير بناء الثقة التي وفرتها خارطة الطريق. كما أن بناءه يزيد من الخناق على الشعب الفلسطيني.

لقد كان اتفاق الهدنة الذي توصلت إليه الفصائل الفلسطينية وإسرائيل خطوة إيجابية نحو عودة أجواء السلام

والاستقرار في المنطقة. غير أن إصرار إسرائيل على مواصلة سياسة الاغتيالات حال دون استمرار ذلك الوضع. وفي هذا الخصوص نرى أن من الضروري أن تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن ممارسة سياسة الاغتيالات والعنف واقتحام المدن وهدم المنازل وكل ما من شأنه الإضرار بخارطة الطريق والعملية السلمية في مجملها.

ولا بد للمجتمع الدولي، ممثلا في مجلس الأمن، أن يطالب الحكومة الإسرائيلية بعدم إجهاض خارطة الطريق والالتزام بالتعهدات الدولية لإحقاق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق فإن الوقت قد حان لأن يقوم مجلس الأمن بإرسال قوات دولية تفصل بين الجانبين كأحد إسهامات الأمم المتحدة العديدة في اتجاه تحقيق التسوية النهائية لكافة أطراف عملية السلام في المنطقة.

وختاما، لا يسعنا إلا أن نعرب عن أملنا في أن تقود مداولات المجلس حول هذا الموضوع إلى خطوات ملموسة تؤدي إلى تمهيد الطريق لسلام شامل في المنطقة. ولا بد من التأكيد هنا مرة أخرى على أن الأمن والسلام في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقهما إلا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضية بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية المحتلة وبإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، مع أهمية عودة جميع اللاجئين والمشردين إلى أراضيهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي، بموجب المادة ٣٩، هو المراقب الدائم لجامعة الدول لاىالعربية، السيد يحيى المحمصاني، الذي أعطيه الآن الكلمة.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لكم التوفيق ومؤكدين ثقتنا بحكمتكم. كما أود أن أعرب عن شكرنا للوفد السوري لرئاسته مجلس الأمن الشهر الماضي بكل كفاءة وجدارة، وأنتهز هذه المناسبة لأهنئ السفير فيصل المقداد على تعيينه مندوبا دائما لدى الأمم المتحدة.

إن جوهر النزاع العربي الإسرائيلي هو استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية واستمرارها في سياسة رفض كل سبل التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، رغم نداءات المجتمع الدولي وقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية التي صدرت عن قمة بيروت العام الماضي والتي رحب بها مجلس الأمن بالاجماع ورفضتها إسرائيل.

بعد خمسين عاما من الحرب والعنف، متى تقتنع حكومة إسرائيل بأن سياسة الحرب والعنف والقوة لن تحل مشكلة الشرق الأوسط وأن مفاوضات السلام وتطبيق قرارات الشرعية الدولية هي الطريق الوحيد لتعيش إسرائيل ودولة فلسطين وجميع دول المنطقة في سلام وأمن واستقرار؟ إن محاولة إسرائيل وضع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار محاربة الإرهاب هي محاولة فاشلة لا تخدع أحدا، والشعب الفلسطيني هو الذي يتعرض للممارسات التعسفية الإسرائيلية. إن جوهر الصراع هو مواصلة إسرائيل احتلالها للأراضي الفلسطينية.

لقد رسم السيد لارسن، مشكورا، صورة مأساوية عن الوضع الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال وممارسات القوات الإسرائيلية. كما رسم صورة قاتمة عن التوصل إلى سلام في المنطقة بسبب التعنت الإسرائيلي. لقد وضعت إسرائيل كل العقبات أمام خارطة الطريق وهي الآن تستمر في إقامة المستوطنات وبناء جدار توسعي لا يوفر الأمن للإسرائيليين، وإنما يضع الشعب

الفلسطيني في سجن كبير. إن انتهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة السلام العادل هو الذي يوفر الأمن للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

لقد أصبح انتهاك إسرائيل للقوانين الإنسانية الدولية واتفاقيات جنيف أمرا روتينيا، وكأن الأمر لا يعني أحدا في المجتمع الدولي. وقد وصلت إسرائيل إلى حد اتخاذ قرار رسمي بالمس بالرئيس عرفات، وهو الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني، وتهديد سلامته وحياته، وهو قرار غير أخلاقي وغير قانوني. إن التعرض للرئيس الفلسطيني يعني التعرض للشعب الفلسطيني بأسره. وإسرائيل تعلم أن المس به لن يؤدي إلى أمن وسلام، بل سيؤجج العنف ويزيد من هيجان الشعب الفلسطيني.

كيف يقف مجلس الأمن متفرجا أمام تحد إسرائيلي سافر للمجتمع الدولي؟ إننا نناشد المجلس اتخاذ موقف واضح يضع حدا لاستهتار إسرائيل بالقيم الأخلاقية والقوانين الدولية ويحملها إلى العودة لاتباع طريق السلام فتلتزم بتنفيذ خارطة الطريق والانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، وفقا لمبادرة السلام العربية ووصولا إلى حل دائم وعادل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة على توخيه الإيجاز نسبيا.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي السيد بابا لويس فال، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة سلفكم، السفير وهبة، الممثل الدائم لسورية، الذي أدار أعمال المجلس خلال الشهر الماضي بفعالية نموذجية.

وعلاوة على ذلك، فأنا ممتن لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس الآخرين على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لكي أشارك معكم في هذه المناقشة الهامة – التي تعقد بناء على مبادرة المجموعة العربية – بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، في أعقاب قرار إسرائيل من حيث المبدأ بطرد فخامة السيد عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، أو التخلص منه.

لدي مجموعتان من الملاحظات. تتعلق المجموعة الأولى بالوضع المتفجر على الأرض بعد اعتداءات الجيش الإسرائيلي وتوغله في الأراضي الفلسطينية، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون وتصاعد حدة الهجمات وأعمال العنف والعنف المضاد، وأعمال الانتقام والانتقام المضاد، والتي يكمن سببها الجذري – كما أشير هنا مرارا وتكرارا – في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وأود أن أقول إن الأوضاع قد تردت منذ أن شهدنا مؤخرا هجمات انتحارية في منتهى الخطورة وخسائر في الأرواح في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

وما فتئت اللجنة، كما فعلت دائما، تدين بقوة كل أشكال العنف وكل الهجمات، مهما كانت دوافعها أو ضحاياها أو مبرراتها، سابقا ولاحقا. ولأن حياة الإنسان مقدسة، فلا يمكن أن نستخدم الأطفال أو غيرهم من الأبرياء من أجل دعم أي قضية من أي نوع؛ وموقفنا واضح تماما في هذا الشأن.

إن إسرائيل تواصل إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، في انتهاك كامل للقانون الدولي، وأعتقد أن ذلك أمر يستحق أن نشدد عليه. ولا بد لمجلس الأمن أن يبعث برسالة قوية إلى القوة القائمة بالاحتلال لحملها على أن تفهم أنه – في سياق إدانة المجتمع الدولي – لا بد أن تتوقف تلك الإجراءات. ولا بد أيضا من وضع حد لبناء الجدار العازل، الذي يتعدى بشكل خطير على الأراضي الفلسطينية فحسب، وإن لم ننتبه، فإنه سيكون بمثابة فرض للأمر الواقع، مما سيؤدي إلى تحديد علاقات المستقبل وترسيم الحدود سلفاً.

أما المجموعة الثانية من الملاحظات التي أود إبداءها فتتعلق بالتهديد بالنفي أو الإبعاد الذي قررته الحكومة الإسرائيلية من حيث المبدأ. فهل هو بالون اختبار، أم نية مبيتة أم قرار مدروس جيدا، أم هو نوع من التحول – تحول ينطوي على عواقب لا يمكن التنبؤ بها؟ ففي الوقت الذي ينصب كل اهتمامنا على ضرورة أن ينفذ الطرفان خارطة الطريق، هل تكون تلك محاولة لتحويل الأنظار بغية إيجاد ذريعة جديدة للحرب – أو موقف جديد يصرف اهتمام المجتمع الدولي إلى وجهة أخرى، كيما نطلب من إسرائيل أن تبدي تفهما، وأن تفعل هذا أو ذاك، ويتوجه الجميع صوب إسرائيل لمناشدتها أن تعدل عن قرارها؟ وذلك ينطوي على تحويل الأنظار عن أصل المشكلة، ألا وهو احتلال الأراضي الفلسطينية ومواصلة بناء الجدار العازل.

وإذ قلت ذلك، أعتقد أن المجلس يقف عند مفترق طرق، لأن قرارا خطيرا قد اتخذ، وأن شخصية في الحكومة الإسرائيلية ألمحت إلى أن أمام إسرائيل خيارات عدة، من بينها التخلص من الرئيس عرفات. وهناك فارق طفيف بين ذلك والقتل أو الاغتيال. وإن تم ذلك، فلا يمكن التنبؤ بعواقبه، لا بالنسبة لإسرائيل وفلسطين فحسب، بل وبالنسبة للشرق الأوسط والمجتمع الدولي برمته، وحتى أفريقيا.

وهنا، أود القول إنه في بعض البلدان حيث تقام صلاة الجمعة في المساجد – مثل بلدي، السنغال – فإننا على يقين من أن هذا الموقف سيستخدم في إثارة الفوضى، بل وقد يفضي إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين بعض البلدان وإسرائيل، وهو أمر لا نريد أن يحدث. ولهذا السبب، ندعو إسرائيل إلى التروي، والتحلي ببعد النظر والحذر، لأن البعض قد يتوخى أمراً، ربما بدافع الغضب أو لإطلاق بالون اختبار، إلا أن آخرين واتتهم الفرصة فعلا لاغتيال رئيس وزراء شريك في جائزة نوبل للسلام، ربما أخذوا ذلك الالتماس على محمل الجد وذهبوا إلى ما هو أبعد من النية المعلنة لإسرائيل. ويمكن أن يقع أي حادث في أي مكان، بما في ذلك النيران الصديقة غير المقصودة.

ولذلك، تود اللجنة أن ينصب اهتمام المجلس ويزيد إدراكه لضرورة أن يساعد المجتمع الدولي الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل أوضاع اقتصادية مزرية للغاية. وإننا نطلب مساعدة أسرة الأمم المتحدة والبلدان المانحة، وإلا، سوف تزداد الحالة سوءا. ونطالب بتنفيذ خارطة الطريق بحسن نية من جانب جميع الأطراف كيما تتحقق في نهاية المطاف تلك الرؤية التي أطلقها الرئيس بوش وأقرها مؤتمر القمة العربي ومجلس الأمن وصادق عليها الاتحاد الأفريقي في قراره الصادر في مابوتو في تموز/يوليه الماضي، حتى لا يتمكن المتنبئون بالخراب والدمار والمتطرفون في كل من الجانبين مرة أخرى من تنفيذ مخططاتهم الشريرة شديدة الضرر بالسلام الذي نسعى إليه جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل بنغلاديش. أدعوه إلى شغل مقعده على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، سأقصر في واجبي إن لم أبدأ كلمتي بالإشادة

بوفد المملكة المتحدة على إدارته الفذة لأعمال المجلس خلال هذه الأيام العصيبة. وسورية هي الأخرى جديرة بالثناء على ما قامت به من دور أثناء رئاستها للمجلس في الشهر الماضي.

إن وفدي يشاطر البيان الذي سيدلي به لاحقا سفير ماليزيا التي ترأس حاليا حركة عدم الانحياز.

تشعر بنغلاديش بقلق بالغ إزاء تطور الحالة في الشرق الأوسط على نحو يؤدي يوما بعد يوم إلى تعاظم المعاناة في فلسطين. إن دوامة العنف وسفك الدماء تبعث في أقل حد على بالغ القلق. بيد أن ما يثير المزيد من الفزع عدم وجود أي بصيص أمل للخروج من النفق المظلم، ويبدو أن خارطة الطريق المؤدي إلى السلام قد تقطعت إربا.

إن بصيص الأمل الذي لاح في الأفق يبدو الآن أنه تلاشى بفعل غيوم اليأس والدمار. وآخر حلقة في مسلسل الأحكام الخاطئة الذي أدى إلى تفاقم تدهور الحالة تمثلت في قرار إسرائيل طرد الرئيس ياسر عرفات.

لقد أصدرت حكومة بنغلاديش بيانا في داكا تدين وتشجب فيه بشدة ذلك القرار وتحث على سحبه. وطالبت أيضا بانسحاب القوات الإسرائيلية على الفور من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وقد لاحظ البيان الحكومي أيضا أن هذا القرار سوف يؤدي إلى عراقيل خطيرة تحول دون تنفيذ خريطة الطريق التي تتوخى، في جملة أمور، إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية وذات سيادة بحلول عام ٢٠٠٥.

ينبغي للمجلس أن يتحرك على وجه السرعة من أجل منع تصاعد موجة الرعب والحقد. إن علينا أن ندعو إلى وقف أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والدمار. يجب العمل دون هوادة على متابعة الجهود التي بذلتها اللجنة الرباعية وإعادة الثقة في فعالية خريطة الطريق. وعلى الجانبين أن يقتنعا بالعودة إلى طاولة المفاوضات. ويجب تهيئة المناخ الملائم لإفساح المجال لذلك. إن أي تسوية بشأن فلسطين لا يمكن أن تكون مؤلمة بقدر الإخفاق في التوصل إلى تسوية بشأن هذه القضية.

إننا ندرك جميعا أن هذه المهام لن تكون سهلة بالنسبة لنا. وتحقيقا لهذه الأهداف، يجب على المجتمع الدولي أن يتحرك على نحو سريع وعادل لوقف معاناة سكان تلك المنطقة، هذه المعاناة المتراكمة والمستمرة منذ فترة طويلة.

إن التصريحات النارية لن تنجح – ولا يمكنها أن تنجح – في وقف موجة الغضب والإحباط، إذ ما من شأنها أن تؤدي إلا إلى شحذ الغرائز المشحونة. كذلك لن تعمل اللهجة القاسية – ولا يمكنها أن تعمل – على زيادة التفاهم، بل إن من شأنها أن تحول دون ذلك. من هنا، وجب الامتناع عن هذه التصرفات.

إننا نحث على توخي الهدوء والاعتدال في الأقوال والأفعال. ولا يجوز لتلك الأراضي المقدسة التي انبثقت منها الديانات الكبرى الثلاث – الإسلام واليهودية والمسيحية – والتي سادت فيها في السابق رسالة السلام والوئام، أن تتراجع اليوم أمام فضيلتي ضبط النفس والرشد. لا بد من وقف هذا التوجه، ولا بد من بعث القيم التي تشكل تراثا يفخر به المسلمون واليهود والمسيحيون. فلن نغتبط لأي شيء اغتباطنا لهذا الأمر.

إن بنغلاديش تسعى إلى المساهمة في تحقيق هذه الغاية بكل السبل الممكنة، بالتعاون مع جميع الفئات الأخرى داخل وخارجه لكفالة انتصار روح التسامح وإيقاد شعلة الأمل من جديد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل ماليزيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رستام (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. إننا نهنئ المملكة المتحدة على تسلمها مهام رئاسة المجلس لهذا الشهر، ونشكر سورية على إدارتها لأعمال المجلس خلال الشهر الفائت.

لقد لاحظت حركة عدم الانحياز بعض التطورات المشجعة في عملية السلام مع بدء تنفيذ خارطة الطريق. لكننا يساورنا الآن قلق بالغ إزاء المستجدات الأخيرة. فقد شاهدنا خلال الشهر المنصرم زيادة حادة في موجة العنف، حيث تكررت عمليات التوغل الإسرائيلي في المدن الفلسطينية وقتل المدنيين الفلسطينيين بشكل متعمد، بما في ذلك إجراءات الإعدام خارج نطاق القانون، واللجوء المفرط والعشوائي إلى استخدام القوة، والتفجيرات الانتحارية القاتلة التي تستهدف الإسرائيليين. ونشعر حقا بالفزع إزاء تعرض المدنيين الأبرياء من الفلسطينيين والإسرائيليين للقتل. ومما يؤسف له أن عددا أكبر من هؤلاء سيلقى حتفه إذا استمرت دوامة العنف في الدوران. إن الحركة تدين أعمال العنف هذه وتأسف شديد الأسف للخسائر في الأرواح التي تحصد الأبرياء من طرفي الصراع. وسوف يتعرض السلام لمزيد من التقهقر في حال أتيح لدوامة العنف الحالية أن تستمر.

إن حركة عدم الانحياز ملتزمة بالتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. والحركة تؤيد بشدة الحل المتمثل في وجود دولتين استنادا إل حدود عام ١٩٦٧. إننا نعتقد أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واستقلاله الوطني وممارسته لسيادته في دولته فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

إننا نناشد إسرائيل أن تعود إلى رشدها فتقبل بالحل المتمثل في وجود دولتين وفق ما توخاه قرار مجلس الأمن ١٣٩٧ (٢٠٠٢) وروجت له خريطة الطريق. إن قبول إسرائيل والتزامها بدولة فلسطين هو السبيل الوحيد لكفالة أمن إسرائيل. أما استمرار الاحتلال الإسرائيلي والإجراءات العسكرية الفظة فإنه لا يمكنه أن يشكل حلا صالحا.

وفي هذا الصدد، نواصل الدعوة إلى بعث خريطة الطريق من جديد واستئناف الجهود المكثفة من جانب اللجنة الرباعية والأطراف المعنية. وإننا نرحب باجتماع اللجنة الرباعية المقرر عقده في نيويورك في الأسبوع المقبل.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن الإسرائيلي بإقصاء الرئيس ياسر عرفات، الزعيم الفلسطيني المنتخب ديمقراطيا، إنما يشكل مثلا أساسيا آخر على محاولة إسرائيل المتعمدة ترهيب السكان الفلسطينيين وإخضاعهم، وعدم اكتراثها للرأي العام الدولي وازدرائها للقانون الدولي. إننا نشعر بالصدمة إزاء مدى نوايا إسرائيل في ضوء البيان الذي أدلى به نائب رئيس وزرائها من أن قتل الرئيس عرفات يشكل خيارا أكيدا. وإننا نود أن نذكر المجلس بأن من شأن اتخاذ إسرائيل تدبيرا من هذا القبيل أن يشكل انتهاكا واضحا لاتفاقية جنيف الرابعة. إن مجرد تفكير إسرائيل في اتخاذ مثل هذا التدبير في هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام إنما هو مؤشر على مدى انعدام إحساسها بالمسؤولية. وهذا القرار الاستفزازي لن يؤدي إلا إلى تفاقم الوضع وتأجيج موجة العنف بدرجة أوسع. وهو لن يؤدي إلا إلى تقويض أي تقدم يتم إحرازه على طريق عملية السلام الهشة. على المجتمع الدولي ومجلس الأمن ألا يقفا عاجزين أمام هذا القرار

الإسرائيلي. وعلى المجلس أن يحول دون تنفيذ التهديد الموجه ضد الرئيس عرفات وأن يدعم سيادة القانون.

إن مشكلة استمرار إسرائيل في انتهاج سياسة الاستيطان وإقامتها لجدار الفصل في غزة لا يمكن تجاهلها. وإن أنشطة الاستعمار الاستيطاني التي تمارسها إسرائيل تترك آثارا خطيرة على السكان الفلسطينيين. ولا تزال هذه الأنشطة تشكل عائقا رئيسيا أمام التقدم في عملية السلام وتقوِّض بشدة فرص إقامة دولة فلسطينية مجاورة قابلة للحياة. إننا نناشد مجلس الأمن التحرك بصورة حاسمة بهدف هدم الجدار والحؤول دون إنجازه. ويجب الضغط على إسرائيل لحملها على وقف تشييد الجدار. ويجب على إسرائيل بالفعل، في ضوء ما نصت عليه خارطة الطريق، أن تعمل على تفكيك المستوطنات الأمامية وتجميد النشاط الاستيطاني برمته.

إن الحالة الإنسانية للسكان الفلسطينيين القاطنين في ظل الاحتلال الإسرائيلي مدعاة للقلق البالغ. إن حركة عدم الانحياز تناشد إسرائيل وقف إذلال الشعب الفلسطيني بهذه الصورة. وإذا كانت إسرائيل راغبة جديا في التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع، عليها أن تدرك أن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى تلمّس فوائد حقيقية ومحسوسة تعود عليه من خلال تحقيق السلام. إن الحل بالنسبة للطرفين يتمثل في العودة إلى طاولة المفاوضات لا إلى زيادة العنف والقهر.

إننا نحث مجلس الأمن على اتخاذ موقف واضح وحاسم اليوم باتخاذه قرارا يبعث رسالة قوية من المجلس ضد قرار إسرائيل بتنحية الرئيس عرفات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كنت أُجري بعض حسابات في ذهني. بدأت الجلسة قرب موعدها، وأخذ كل متكلم يستغرق خمس دقائق ونصف في المتوسط. وقد اتفق المجلس بالفعل على أن الوقت سيكون ثلاث دقائق للمتكلم. فهل لي إذن أن أناشد المتكلمين أن يلتزموا بذلك. فمعي مطرقة وساعة، وقد أبدأ في الدق بالمطرقة بعد ثلاث دقائق ونصف. ها قد أُنذر المتكلمون. فأنا أريد أن أحترم الطلب المقدم بأن ندخل في مشاورات عقب الجلسة.

المتكلم التالي هو ممثل الهند، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أهنئ سوريا على إدارتها دفة أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس.

وقد عقدت هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن رغم قصر المهلة نسبياً لتناول مسلسل العنف المتصاعد في الشرق الأوسط وقرار السلطات الإسرائيلية الشروع في أعمال قد تؤدي إلى احتمال إبعاد الرئيس عرفات.

وقد دأبت الهند بانتظام على اعتبار الرئيس عرفات القائد المنتخب للشعب الفلسطيني ورمزاً لقضية هذا الشعب. وسيكون إبعاده وإخراجه من الساحة عملاً لا سبيل إلى تبريره في القانون الدولي. وسيمثل إهانة للشعب الفلسطيني، بل وللمجتمع الدولي بصفة عامة، ولا بد أن يلقى الإدانة بأشد العبارات على نطاق العالم. فبغضّ النظر عن أنه لا يحقق غرضاً بنّاء، فمن شأنه أن يلغي جميع الجهود الرامية إلى المصالحة. وأهم من ذلك أنه قد يؤدي إلى موجة من الغضب الزائد وما ينجم عنه من العنف في المنطقة. ولا مفر من أن يؤدي تصرف كهذا إلى تفاقم الحالة وقد يثبت أنه يأتي بنتيجة عكسية من الوجهة السياسية. وسيكون له بالتأكيد أثر سلبي على عملية السلام في الشرق الأوسط.

ولا تزال إسرائيل غافلة عن أوجه القصور في سياستها ذات البعد الواحد القائمة على نهج عسكري يعتمد على بأس قوة الدفاع الإسرائيلية، دون أن يصاحب ذلك

نهج سياسي يمكن الرجوع إليه. فسياستها المتمثلة في عمليات الحصار العسكري وحظر التجول وفرض القيود تديم التمزيق المتصل في الحياة العادية، والحرمان الاقتصادي، والحرمان من الحرية، وتؤدي للمزيد من إضعاف الروح المعنوية للشعب الفلسطيني. وقد أدى ذلك حتماً إلى استمرار أعمال العنف والانتقام ضد القوات الإسرائيلية.

وقد رأت الهند دائماً أن الرد الوحيد على العنف الجاري هو أن يعقد الطرفان العزم على المضي قدماً على طريق الحوار والمصالحة. فلا مكان للتخاذل في وجه أخطر الاستفزازات التي تفرضها العناصر المتطرفة على كلا الجانبين، اللذين فيما يبدو يشتركان في هدف واحد هوحرمان شعبيهما من السلام. ونحن نحث كلا الجانبين على أن يرفضا الاستفزاز الذي يدعوهما إلى الرد بالتخلي عن الطريق المؤدي للسلام.

وكانت الأشهر القليلة من الهدوء النسبي بعد البدء في خارطة الطريق التي تقدمت بها اللجنة الرباعية قد بثت الأمل في شعوب المنطقة والعالم في احتمالات السلام. ومن دواعي الأسف أن يد الإرهاب والانتقام الوحشية قد ألغت كل تحرك بازغ نحو السلام. ومن ثم يجب إدانة الاغتيالات المستهدفة، وأعمال العنف التي لا مبرر لها، وأعمال القتل العشوائي، ودورة أعمال الانتقام بأشد عبارات ممكنة. فهي لا يمكن أن تسهم في إحساس أي من الطرفين بالأمن.

وما زالت الأراضي المحتلة تواجه خطر الانهيار الاقتصادي والبؤس الاجتماعي. ولأجل سكان المنطقة، من الأمور الحاسمة أن يتحرك الجانبان بإصرار قدماً للأمام، بمساعدة جميع الأطراف المعنية، في سعيهما بحثاً عن حل سلمي للصراع.

ويقع على عاتق إسرائيل التزام بممارسة ضبط النفس والتحلي بالصبر. فقد لجأت بصورة متزايدة إلى تدابير تتسم بالإفراط كعمليات القتل خارج إطار القانون وعمليات التوغل المسلح داخل المناطق الفلسطينية. ولسنا غير مدركين للاستفزازات التي تتعرض لها إسرائيل ذاتها. ولكن القرار الذي اتخذته بالاستمرار في بناء جدار يخترق شريطاً عريضاً من الأراضي الفلسطينية، ويضم مناطق زراعية، ويهدم المساكن ويفصل بين العائلات، هو قرار ظالم وغير مشروع. ولا يمكن لهذه الأعمال إلا أن تزيد من الشعور باليأس والإحباط في أوساط الفلسطينيين وأن تؤدي لتفاقم الحالة التي ساءت بالفعل بفرض هذه الشدائد والمعاناة التي تفرضها منظومة من الحواجز ونقاط التفتيش.

وقد أيدت الهند بانتظام القضية الفلسطينية. وبغض النظر عن جذور ذلك التأييد الممتدة في علاقاتنا التقليدية مع العالم العربي، فإن التزام الهند بالسلام والاستقرار في المنطقة عنصر رئيسي من عناصر سياستها الخارجية. وكجزء من التزام تقليدي أوسع بفلسطين، هناك آلاف من الطلاب الفلسطينيين الذين يدرسون في الهند. وهناك صلات واسعة النطاق بين شعبينا، وقد ساعدنا السلطة الوطنية الفلسطينية على النهوض بالموارد البشرية وبقدراتها على بناء الدولة. وسيظل نطاق ذلك آخذاً في الاتساع.

وقد رأينا مؤخراً البيان المنسوب إلى نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن اغتيال الرئيس عرفات كأحد الخيارات. ونشير إلى أن البيان المنسوب يبث مزيداً من الحدّة في البيانات الإسرائيلية. وتنضم الهند إلى المجتمع الدولي في حث إسرائيل على ممارسة ضبط النفس إزاء أي خطة لديها قد تؤثر سلباً على سلامة حياة الرئيس عرفات وحريته الشخصية أو تخرجه قسراً من الأرض الفلسطينية.

وفي الوقت ذاته، تدين الهند جميع أعمال الإرهاب والعنف، وتؤكد مجدداً موقفها المتمثل في أنه لا يمكن مطلقاً تبرير الهجمات على المدنيين غير المسلحين والنساء

والأطفال. ولا يمكن تهيئة البيئة الصالحة لاستمرار الحوار إلا بالوقف الكامل للعنف. ونؤكد مجدداً ضرورة وفاء كلا الجانبين بالتزاماتهما بموجب خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، ونشدد بقوة على بذل كل جهد لكفالة تنفيذها حتى يتسنى تحقيق رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها ويتم إقرار سلام عادل ودائم في المنطقة استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد قلت كلمتي القصيرة قبل الغداء، وقلتها حين ترأست المجلس، فكانت مناشدة جدية باسم المجلس، بعد أن اتفق المجلس على أن تقتصر البيانات بالفعل على ثلاث دقائق. ولا أظن أن أفضل استغلال للوقت بالضرورة تتمثل في تلاوة نصوص طويلة إلى حد ما ثم تعميم هذه النصوص فيما بعد. وعندما قلت ثلاث دقائق كنت أعني ثلاث دقائق. وسأطلب من الآن فصاعداً إلى المتكلمين الذين لديهم نصوص أن يقوموا بتعميمها، وهذا مدون في المحضر. ولكن هل يمكن أن يتفضل المتكلمون أيضاً بذكر النقاط الرئيسية التي يودون الإعراب عنها شفويا، وأن يستغرقوا ثلاث دقائق في ذلك. أما إذا كان لدينا بعد هذه المداخلة من الرئاسة بيان معدّ يستغرق أطول من ثلاث دقائق فإني سأدق الطاولة بالمطرقة ليتوقف ذلك، وسيجري تعميم النص. لذا فإني بصفة رسمية للغاية أناشد من سيتكلم، وسيكون المتكلم التالي هو الأردن وبعده أستراليا، أن يتفهّم أن هذا هو النهج الذي سأتبعه، احتراماً للمجلس ولكل شخص آخر، بدلاً من أن أفعله على هذا النحو ذي الطابع الرسمي المفرط بالضرورة. وأرى أن هذا ما ينتظر المجلس مني عمله. وهو ما سأحاوله. ومع توجيه شكري لكل من أسهم، هل يمكن أن نجرب هذه الطريقة، التي ستكون أكثر تفاعلاً أيضاً.

المتكلم التالي هو ممثل الأردن، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد القسوس (الأردن): أود بدايةً أن أتقدم إليكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال الشهر الحالي، متمنياً لكم النجاح والتوفيق في إدارة أعماله. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للوفد السوري الشقيق على الجهود المتميّزة التي بذلها خلال رئاسته للمجلس خلال الشهر الماضي.

في ظل استمرار الممارسات الإسرائيلية المرفوضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار إسرائيل في احتلالها المدن الفلسطينية وانتهاك اتفاقية جنيف الرابعة واستمرارها في النشاط الاستيطاني بما في ذلك بناء الجدار الفاصل حول الشعب الفلسطيني بشكل ينتهك خط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، ويفرض الأمر الواقع على مستقبل شكل الدولة الفلسطينية، واستمرارها في تهديد القيادة الفلسطينية وزيادة معاناة الشعب الفلسطيني، واللجوء إلى سياسات أمنية بحتة تتضمن إجراءات تعسفية من بينها القتل خارج نطاق القانون، وفي ضوء استمرار العنف وانهيار الهدنة المعلنة من الجماعات الفلسطينية، نجد أنفسنا في المنطقة أمام وضع خطير للغاية بات يهدد بتدمير عملية السلام ومستقبل الجهود المبذولة لدفع العملية السياسية إلى الأمام.

وفي هذا الإطار، تدين الحكومة الأردنية القرار المبدئي الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخرا بإبعاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات المنتخب شرعيا من قبل شعبه خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وإننا ندعو الحكومة الإسرائيلية إلى العدول عن هذا القرار. إننا نقف ضد كافة أشكال التهديد بالإبعاد أو ممارسته سواء بحق القيادة أو الشعب الفلسطيني.

لقد استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد تيري رود – لارسن، المبعوث الخاص للأمين العام للشرق الأوسط ونؤكد مجددا إدانتنا لقتل المدنيين من الجانبين. إن استمرار العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن

يؤدي إلى السلام بل سيساهم فقط في تقوية المتطرفين من الجانبين. إن السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ٢٢٤ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) والمبادرة العربية للسلام، ومن خلال التزام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ خارطة الطريق وتطبيق بنودها بشكل دقيق وصولا إلى الدولة الفلسطينية المستقلة بحلول عام ٢٠٠٥ لأنه ليس هناك بديل مطروح لخارطة الطريق، ولأن أية جهود أخرى ستأخذ وقتا طويلا وذلك في سبيل حشد التأييد الدولي اللازم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل أستراليا.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): لقد اتخذ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني منعطفا حادا. ونأمل أن يُعطي اندلاع العنف هذا للجميع حافزا للتفكير.

في آخر تفجيرين انتحاريين مروعين فقدت فيهما أرواح بريئة، كان بين الجرحى ثلاثة أستراليين. واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أعمق تعازي لأسر جميع الضحايا الأبرياء لهذا الصراع المروع الذي طال أمده.

إن أستراليا تشعر بالإحباط لأن هذه الزيادة الكبيرة في العنف قد حدثت في وقت بدأت تلوح في الأفق بشائر الأمل بالنسبة لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لتحقيق تسوية سلمية تتضمن دولة إسرائيلية آمنة تعيش في سلام إلى جانب دولة فلسطينية آمنة. و لم يتوقع أحد أن يكون الطريق إلى الأمام سهلا، ولكن الشعور تزايد بالحاجة إلى المثابرة على الرغم من النكسات.

كانت النكسات الأخيرة مريرة. ونحن في أستراليا عانينا في العام الماضي من تفجيرات بالي المروعة، ونعلم مدى صعوبة تخطي هذه الأحداث المأساوية والنظر إلى مستقبل نعمل فيه معا لكفالة عدم تكرارها. ولكن هذا هو ما يجب أن نفعله جميعا.

وتتشاطر أستراليا قلق بلدان أخرى بشأن قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي المبدئي بإبعاد السيد عرفات وبيان السيد أولميرت، نائب رئيس وزراء إسرائيل الذي تبعه الذي قال فيه إن الإبعاد أحد الخيارات والتصفية خيار آخر. واسمحوا لي أن أقول بوضوح: إن أستراليا لا تؤيد أيا من هذين الخيارين. فهما لن يدفعا خريطة الطريق إلى الأمام. ويجب أن تتعاون جميع الأطراف لإنهاء الإرهاب.

ونحن نرحب بالدعم الذي يتضمنه مشروع القرار الفلسطيني لخريطة الطريق. وندعم أيضا النداء لإنهاء جميع أعمال العنف. وقد قلنا في العام الماضي إننا نأمل أن تتاح فرصة النجاح لخريطة الطريق. فخريطة الطريق هي المسار المتاح الوحيد المؤيد دوليا صوب التسوية السلمية. وقد وضع لكي ينجح ويجب علينا جميعا المساعدة لكفالة أن ينجح. والواقع أنه لا يوجد أي بديل عقلاني.

من الأمور الأساسية لنجاح خريطة الطريق وجود ضمانات ذات مصداقية لأمن الإسرائيليين. وأستراليا لا ترى ما يجعلها تعتذر عن التزامها الثابت بسلامة إسرائيل الإقليمية وحقها في العيش في سلام وأمن. وقد نادينا أيضا بإنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء ومستقلة وقلنا إننا سنتسم بالسخاء في دعمنا لدولة فلسطينية جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل إيطاليا.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة والمنتسبة.

تُعرب رئاسة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه عن إدانتها القوية للقرار المبدئي الذي اتخذته إسرائيل بطرد رئيس السلطة الفلسطينية، وتؤيد نداء مجلس الأمن الذي وجهه إلى حكومة إسرائيل في ١٢ أيلول/سبتمبر بألا تنفذ قرارها. وقد سبق للاتحاد الأوروبي أن أعرب بوضوح عن معارضته لأي عمل ينفذ بالقوة ضد رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب على النحو الواجب، وحث السلطات الإسرائيلية على الامتناع عن أي عمل كهذا. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن قرار إسرائيل خطأ جسيم ويزيد من حدة التوتر ويُقوض أي حل متفاوض عليه للصراع الدائر.

ويدين الاتحاد الأوروبي بأشد لهجة الهجمات الإرهابية ضد المواطنين الإسرائيليين. إن هذه الهجمات تعرقل جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم في المنطقة وتضر بمصالح الشعب الفلسطيني. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن مدبري هذه الأعمال أعداء للسلام. ويحث السلطة الفلسطينية بقوة على أن تتخذ جميع التدابير الضرورية الملموسة ضد المنظمات الإرهابية التي تعارض أي حوار سياسي وتقوض جميع الجهود لاستعادة الأمل ولإحلال السلام والأمن وتوفير ظروف أفضل للحياة في المنطقة.

وفي هذا السياق وضع الاتحاد الأوروبي جناح حماس السياسي على القائمة الأوروبية بالمنظمات الإرهابية. ويجدد الاتحاد الأوروبي النداء الذي أطلقه المجلس الأوروبي الذي انعقد في تسالونيكي إلى المنظمات الفلسطينية لكي تعلن فورا وقف إطلاق النار بلا شروط. ويذكر الاتحاد الأوروبي أيضا بأن نتائج المجلس الأوروبي الذي انعقد في تسالونيكي دعت إسرائيل إلى الامتناع عن أي تدابير عقابية بما في ذلك أعمال القتل خارج إطار القانون، وإلى أن تتصرف وفقا للقانون الدولي.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا الأهمية الاستراتيجية للسلطة الفلسطينية بوصفها شريكا من أجل السلام. وقد أكد بقوة على أن رئيس الوزراء الفلسطيني المرشح الجديد، أحمد قريع، يجب أن يشكل حكومة فلسطينية جديدة بسرعة تخول سلطة التصرف بشكل حاسم بشأن أولويات مكافحة الإرهاب وجهود إعادة إطلاق عملية السلام مع إسرائيل في إطار خريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية ومواصلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تنفذها السلطة الفلسطينية من دون أي تأخير إضافي.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي بقوة بأنه من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة في المنطقة، بما في ذلك سورية ولبنان، ليس هناك بديل للتنفيذ السريع بنية حسنة من الطرفين لخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية والتي تتضمن خطوطا زمنية واضحة لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ولتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية.

وفي ذلك الصدد حث الاتحاد الأوروبي كلا الطرفين على اتخاذ التدابير التالية. ينبغي أن تشكل السلطة الفلسطينية حكومة جديدة؛ وأن تنظم قواها الأمنية تحت سيطرة رئيس الوزراء الجديد؛ وأن تبذل جهودا ملموسة لتفكيك المنظمات الإرهابية؛ وأن تنفذ الإصلاحات التي بدأتها بالفعل؛ وأن تنظم، في الوقت الملائم، انتخابات حرة وشفافة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل جنوب أفريقيا.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نحترم بحق قرار مجلس الأمن بإعطائنا هذا الوقت القصير لكي نأتي إلى هنا ونتكلم، ولكننا نريد أن نعرض على المجلس في المرة القادمة التي يتناول فيها قضية الشرق الأوسط أن تلك

القضية مهمة للغاية لنا، ونحبذ أن تتاح لنا مهلة يوم لصياغة آرائنا.

بياني الكامل يجري توزيعه الآن، مما يمكنني من أن التزم بقاعدة الثلاث دقائق فأقول ببساطة إننا نشعر بقلق خاص من القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية بطرد الرئيس عرفات الذي يجسد الهوية الفلسطينية والطموحات الوطنية. وتعتقد حكومتي بأن الدعوة لتنحية بل وقتل رئيس شعب فلسطين المنتخب ديمقراطيا أمر غير مقبول على الإطلاق ويجب إدانته بأشد لهجة ممكنة.

لا يمكن أن يأمل الإسرائيليون والفلسطينيون في الاقتراب من حل من أجل السلام بالتوعد بأن يقتل كل منهم الآخر. وما فتئت حكومة جنوب أفريقيا تعلن أن العنف كخطة تكتيكية أو استراتيجية لن يؤدي أبدا إلى السلام الذي يتوق إليه شعب إسرائيل وشعب فلسطين. ولذلك نشاطر المجتمع الدولي إدانته جميع أعمال الإرهاب والعنف، لا سيما ضد المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين. وما لم تتخذ إجراءات فورية لإشاعة الاستقرار، فسيتعرض المجتمع الدولي لأزمة خطيرة.

لقد ظل مجلس الأمن عاجزا عن إنفاذ قراراته بشأن الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، صارت بيانات مجلس الأمن لا يؤبه بها وتنتهك بإفلات من العقاب. وهذا يضيف إلى التصور المتنامي بأن المجلس غير راغب في التصرف، وأنه يجازف بتهميش نفسه في التعامل مع هذه القضية المهمة.

ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد على الفور مشروع قرار بموجب الفصل السابع من الميثاق يدعو إلى الوقف الكامل لجميع أعمال العنف والترويع والاستفزاز والإثارة والتدمير. وينبغي لهذا القرار القائم على أساس الفصل السابع أن يطلب أيضا من إسرائيل، بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال، الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وينبغي للمجلس ، بوجه خاص، أن يسجل رسميا أن التهديد بإبعاد أو قتل قادة الشعب الفلسطيني أمر مرفوض وغير قانوني، وكذلك بناء السور الفاصل على الأرض الفلسطينية. وينبغي للمجلس أن يأذن بنشر وجود دولي لمراقبة تنفيذ قرار الفصل السابع من الطرفين.

وتدعو حكومة جنوب أفريقيا الحكومة الإسرائيلية إلى ضبط النفس، وتعرب عن أملها في أن تلغي الحكومة الإسرائيلية قرارها القاضي بطرد الرئيس عرفات. وفي ذات الوقت، تدعو حكومة جنوب أفريقيا أيضا الشعب الفلسطيني إلى عدم استخدام العنف وسيلة لتحقيق السلام. ونحن ندين كل أعمال الإرهاب ونعتقد اعتقادا راسخا أن العنف كتكتيك أو استراتيجية لا يمكن مطلقا أن يصبح بديلا عن التسوية السلمية التفاوضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغز باريلا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): منذ الزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون إلى الحرم الشريف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مات حوالي ٦٠٠ ٣ شخص؛ وكان حوالي ٨٠٠ ٢ منهم مدنيون فلسطينيون أبرياء. وما زال أكبر وأفظع انتهاك منتظم لحقوق الإنسان في العالم مستمرا اليوم. وفي كل مرة يكون هناك أمل في إحراز تقدم نحو السلام، يتبدد بعمليات الإعدام المتعمد خارج نطاق الإجراءات القانونية. وظل إرهاب الدولة واستعمال أسلحة الحرب الحديثة الفتاكة ضد السكان المدنيين مستمرا. ويجري بناء سور غريب لإقامة بانتوستان فلسطينية. وهناك مستوطنات إسرائيلية جديدة غير قانونية وليست هناك نهاية

لهدم منازل الفلسطينيين. ولا يزال تضييق الخناق على الاقتصاد الفلسطيني مستمرا. وما زالت السلطة الفلسطينية ورئيسها الشرعي السيد عرفات، تحت الحصار الإسرائيلي السياسي والعسكري، وقد دمرت منشآهما على وجه الخصوص.

لن يكون هناك سلام بدون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ولا يزال مجلس الأمن مكتوف الأيدي بسبب حق النقض الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية، والذي استعمل ٢٥ مرة لوقف تنفيذ قرارات المجلس. ولا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلى أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه الشرعي في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية؛ وحتى تعاد جميع الأراضي العربية المحتلة وتنسحب إسرائيل من قطاع غزة، والضفة الغربية والجولان السوري إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ وحتى تنتهي الاستفزازات الإسرائيلية في جنوب لبنان، وحتى تضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين ويتم تفكيك المستوطنات الإسرائيلية، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠).

وبينما تكرر كوبا إدانتها للهجمات الانتحارية بالقنابل ضد السكان المدنيين، الذين ظلوا ضحايا بريئة لدوامة العنف الناتج عن سياسة حكومتهم، فإنها ترفض المناورة بتلك الأعمال الفردية لمحاولة تبرير إرهاب الدولة. وتطالب كوبا بالاحترام الكامل لشخص وكرامة الرئيس ياسر عرفات وتدعو المجلس إلى العمل بهمة وسرعة. وينبغي للجمعية العامة أيضا أن تمارس بلا تأخير السلطات الواسعة الموكلة إليها بموجب الميثاق.

ويؤسفني ألا يكون لمجلس الأمن وقت لأن يسمع من الدول الأعضاء أكثر من ثلاث دقائق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إن المسألة ليست أننا ليس لدينا الوقت للاستماع. الحقيقة أن الرئاسة اقترحت يوم الجمعة الماضي عن قصد أن تكون هناك مناقشة مفتوحة، وهذا ما نحاول أن نوفره. ولكن لتمكين العضوية من الحصول على الفرصة، وليتمكن الجميع من الإعراب عن آرائهم ولينصف المجلس الطلب الأصلي للتشاور بشأن الموضوع، من الضروري فرض حد قاطع.

إنني أعمل على افتراض أنه ينبغي للمرء أن يتمكن في دقيقتين من عرض ثلاث نقاط رئيسية. وعليه فإن مدة ثلاث دقائق فيها علاوة. إن في ذلك شيئا من التحدي. وهو ما لم نتعود عليه، ولكني أتحدى أي شخص ألا يستطيع عرض ثلاث نقاط بارزة في ثلاث دقائق. وأنا أحاول العدل للفرد وللجميع، وبدون محاباة، كما ترون. وكان الاتحاد الأوروبي أول من قُطِع بيانه بصفته المتكلم الأول.

المتكلم التالي هو ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ليستر (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): إن هذه المناقشة المفتوحة توفر لنا فرصة للإعراب عن قلقنا البالغ في وقت ما انفكت فيه الحالة في الشرق الأوسط تتدهور وتمر عملية السلام بأزمة عصيبة.

لقد شهدنا مؤخرا طريق السلام يتقوض بسبب الأعمال الإرهابية – قتل المدنيين الأبرياء، وإعادة احتلال الأراضي الفلسطينية، والأنشطة الاستيطانية، والمعاملة المهينة للمدنيين، والإغلاق وتدمير البنية الاقتصادية والمنازل. والاستمرار على ذلك الطريق لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة للشعبين.

استمرت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر الهجمات من الجماعات الإرهابية الفلسطينية في الأراضي الإسرائيلية، مسفرة عن موت عشرات المدنيين الأبرياء. والأرجنتين، التي

عرفت الإرهاب في أراضيها، تدين بقوة هذه الأعمال، التي تمثل جرائم ضد الإنسانية ولا يمكن تبريرها بأي وسيلة.

ويتعين على إسرائيل مراعاة أحكام القانون الدولي، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة. إن إبعاد الأشخاص، ناهيك عن تصفيتهم الجسدية، انتهاك خطير للقانون الدولي. ولذا فإننا نشارك الذين تكلموا قبلنا لنعرب عن قلقنا إزاء قرار الوزارة الإسرائيلية القاضي من حيث المبدأ "بالتخلص" من الرئيس عرفات. ونوافق على أن ذلك يمكن أن يصبح أمرا خطيرا وذا نتائج عكسية، وأنه سيزيد من حدة التوتر السائد في المنطقة بالفعل. ولهذا نناشد إسرائيل ألا تنفذ القرار، بل أن تودعه ملف النسيان.

إننا نعتقد أن الطريق إلى السلام يقوم على التنازلات المتبادلة والتسوية. وقد أعدت المجموعة الرباعية خريطة الطريق على ذلك الأساس، وهي اليوم البديل الوحيد للعنف والتدمير. وعلى أساس تلك الوثيقة، يتعين على إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في رأينا، أن تقوما في وقت واحد بتنفيذ أنشطة متوازية في المجالات السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية.

أولا، يجب على إسرائيل وقف بناء المستوطنات غير الشرعية، والانسحاب من الأراضي المحتلة ووقف أي نوع من النشاط يضعف الثقة بين الطرفين، مثل بناء السور الفاصل على الأراضي الفلسطينية.

ويتعين على السلطة الفلسطينية، بدورها، وقف وتفكيك المنظمات الإرهابية. وفي سبيل ذلك، كما هو مقرر في خريطة الطريق، يجب إعادة هيكلة قوات الأمن الفلسطينية، ويتعين عليها التركيز على تحقيق ذلك الهدف. ونأمل أن تكون لرئيس الوزراء الفلسطيني المقبل السلطة اللازمة للاضطلاع بتلك المهمة الأساسية.

إن البدائل الموجودة أمام الطرفين واضحة. يمكن أن يستمرا في طريق المواجهة والرفض المتبادل، وتفادي أي تسوية، والزعم خطأ بإمكانية إيجاد حل عن طريق القوة. هذا طريق المعاناة لكلا الشعبين ولا يمكنه إلا أن يزيد العنف.

والخيار الآخر الذي ندعمه بقوة ونشجع الطرفين على تبنيه، هو إعادة التأكيد على الالتزامات التي تم التعهد بها في أوسلو، والتي أصبحت واقعا قبل ١٠ سنوات في حديقة البيت الأبيض، مع العودة إلى طريق التوافق والتنازلات المتبادلة، التي ستوفق بين الطموحات المشروعة للفلسطينيين في استقلالهم الحقيقي وكرامتهم الشخصية وبين الطموحات المشروعة للإسرائيليين في الاعتراف بهم وفي توفير الأمن لهم.

وتدعو الأرجنتين زعماء كلا البلدين إلى إعادة تأكيد التزامهم بالسلام والعمل معا لتحقيق رؤية دولتين ديمقراطيتين وسياديتين وقادرتين على البقاء، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام وأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنسبة للجدول الحالي، أود أن أقول لزملائي الجالسين على الطاولة إنني أعمل على أساس الافتراض بأنه سيُتاح قدر معين من الوقت وأن المشاورات غير الرسمية ستبدأ الساعة ١٧/٣٠. هذا هو الافتراض الذي أعمل بموجبه في الوقت الحالي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل إندونيسيا، الذي أدعوه الآن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس للإدلاء ببيانه.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تأييد وفدي للبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل ماليزيا باسم حركة عدم الانحياز.

في الأسابيع القليلة الماضية، وصلت الحالة في الشرق الأوسط إلى أبعاد مرعبة. إن مستقبل خارطة الطريق مجهول

تماما. وفي رأينا أنها ستكون مأساة كبرى إذا سُمح بأن يذهب هباء كل العمل الذي قام به المجلس والمجموعة الرباعية في هذا الصدد.

إن الرغبة في السلام في الشرق الأوسط وفي قلوب الفلسطينيين والإسرائيليين تعلو، حسب اقتناعنا، العنف واللاعقلانية اللذين يقوِّضان حاليا خارطة الطريقة. وفي رأي وفدي أن تلك الرغبة، ولا شيء سواها، هي مقياس الأهمية الاستراتيجية لخارطة الطريق، والشيء الذي ينبغي لنا أن نستمر في قياس التقدم به. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في دفع خارطة الطريق قدما من خلال التعالي فوق الحالة أخلاقيا وسياسيا وعمليا، بدلا من أن يسمح لنفسه بأن يصبح جزءا من الأزمة.

وفي رأينا – وينبغي أن يكون هذا واضحا – لا يوجد أي سبب لكي نتوقع سلاما أو نجاحا لخارطة الطريق ما لم تؤمن بها إسرائيل. وبصفة خاصة، نحث حكومة رئيس الوزراء آرييل شارون على وقف سياساتها الخاصة بإعادة التوطين، وعمليات القتل بلا محاكمة، وبناء الجدار الفاصل، وعدوانيتها تجاه الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني. ونعترض بشدة على أية محاولات من إسرائيل لترحيل الزعيم الفلسطيني المنتخب. ويجب على إسرائيل أيضا أن تحترم إلى أقصى حد القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

في لحظة تاريخية مثل هذه، يناشد وفدي المجتمع الدولي أن يكون يقظا تماما وأن يوفر الدعم الكامل للقانون الدولي. ولا بد أن تكفل المجموعة الرباعية ومجلس الأمن متابعة إسرائيل لعملية السلام بشكل كامل وأن تتفادى البيانات والسياسات المتناقضة والباعثة على إثارة المشاعر القادرة على زيادة الوضع سوءا.

لقد بلغنا اليوم منعطفا حاسما في الطريق نحو السلام في الشرق الأوسط. ولمصلحة المجلس والمجتمع الدولي، فإن المنعطف السليم واضح: إنه المنعطف الذي تنفذ فيه إسرائيل بإخلاص القرارات الحالية. ولا يوجد خيار آخر أمام المجلس: فلا يمكنه أن يفعل أقل من ضمان عدم الحياد عن هذا المنعطف السليم. إنه الطريق الوحيد للخروج من الصراع والاتجاه نحو المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل اليابان الذي أدعوه الآن إلى شغل مقعد والإدلاء ببيانه.

السيد هراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): استمعت بعناية إلى الإحاطة الإعلامية للسيد رود – لارسون وبيانات أعضاء المجلس. وكما يتضح من التطور السريع للأحداث في الأيام الماضية، وكما يتجلى بوضوح في الإحاطة الإعلامية وفي البيانات، فإن خارطة الطريق قد وصلت إلى منعطف خطير. وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء هذا الوضع لأن السلام في الشرق الأوسط هو مفتاح سلم واستقرار المنطقة برمتها، وتبقى خارطة الطريق السبيل الوحيد العملي لتحقيق السلام. وبغية إنقاذ خارطة الطريق من الأزمة الحالية، يجب كسر الدائرة المفرغة الحالية للعنف وعدم الثقة بدون تأخير. وتحقيقا لهذا الغرض، هناك ضرورة مطلقة لكلا الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لاستعادة الهدوء إلى الوضع فورا واستئناف الحوار والتعاون بينهما وفقا لخارطة الطريق، وقبل كل شيء ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل أقصى جهد ممكن لإنهاء العنف.

وعند هذه النقطة، أود أن أتكلم عن القرار الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية في ١١ أيلول/سبتمبر بإزاحة الرئيس عرفات. إن إزاحة الرئيس بالقوة، وهو الذي انتخبه شعبه، لن تسهم في تحسين الحالة بل على العكس من ذلك

ستؤدي إلى زيادة تفاقم الأوضاع. وتطلب اليابان بقوة إلى إسرائيل ألا تمضي في تنفيذ ذلك القرار. ويحدونا أمل وطيد في أن تدرس إسرائيل بالكامل عواقب إجراءاتها وان تتصرف بحكمة وحذر.

وفي نفس الوقت، تدرك اليابان وتتفهم انشغال إسرائيل بأمن شعبها. فيجب على السلطة الفلسطينية أن تكون حازمة في المعركة لوقف العنف الذي تمارسه الفصائل المتطرفة. وستستمر اليابان في حث الجانب الفلسطيني على اتخاذ إجراء ضد المتطرفين وتعزيز جهازه الأمني بأسرع وقت ممكن. وسنواصل جهودنا لمساعدتهم في هذا المجال.

إن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي سبب. وتكرر اليابان إدانتها للهجمات الإرهابية الوحشية التي لا تزال تحصد أعدادا كبيرة من الأبرياء.

وستواصل اليابان إلى أقصى حد ممكن دعم جهود كلا الطرفين لتحقيق السلام. ونأمل في ظل قيادة رئيس الوزراء الجديد، السيد أحمد قريع، أن يتم بسرعة تشكيل مجلس الوزراء الجديد للسلطة الفلسطينية وأن يعطي المجلس نشاطا جديدا للجهود المبذولة من أجل التنفيذ الناجح لخارطة الطريق. واليابان ملتزمة بمواصلة دعمها النشط لمثل هذه المساعي. والمجتمع الدولي بحاجة إلى مساعدة مجلس الوزراء الجديد.

ومع ذلك، اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى: يتحتم على كلا الطرفين أن ينهيا فورا الدائرة المفرغة للعنف وعدم الثقة. فعندئذ وحده سيمكن البدء بحوار حقيقي، يقوم على أساس الثقة المتبادلة بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل المملكة العربية السعودية، الذي أدعوه الآن إلى شغل مقعد والإدلاء ببيانه.

السيد شبكشي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، نهنئكم بالرئاسة، ونشكر سلفكم على إدارته المتميزة.

كما نشكركم على استجابتكم بعقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن للنظر مجددا في الوضع الخطير الذي ما زالت تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب مواصلة الحكومة الإسرائيلية عدوانها، وتراجعها عن تنفيذ ما التزمت به، والمضي في تنفيذ سياسة تبدأ ولا تنتهي عند أكبر حجم من الخراب والدمار، وأكبر عدد من القتلى والجرحى الفلسطينيين لإكراههم على الهجرة حين يجدون أنفسهم في وضع يصعب معه العيش في وطنهم وعلى أرضهم.

لقد عملت القيادة الفلسطينية على تهيئة أفضل الظروف لوضع خارطة الطريق موضع التطبيق العملي، وأظهر الفلسطينيون بمختلف فصائلهم الاستعداد والتعاون، والتزموا بهدنة استمرت أكثر من خمسين يوما إلى أن انتهكت الحكومة الإسرائيلية تلك الهدنة بعدوان هدفت منه إلى استدراج الفلسطينيين إلى سلسلة جديدة من العنف، وهي تدرك أنها بهذا العدوان وبرد الفعل الفلسطيني تبدد فرص التقدم نحو السلام الذي يتطلع إليه المجتمع الدولي.

لقد استنكر العالم قرار الحكومة الإسرائيلية بإبعاد الرئيس ياسر عرفات. وأدانت المملكة العربية السعودية هذا التصعيد الإسرائيلي الخطير الذي سيؤدي إلى تفجير الأوضاع في المنطقة، كما سيؤدي إلى انهيار كامل لعملية السلام. إن هذا القرار ليس انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية فحسب، وإنما هو أيضا صفعة جديدة على وجه عملية السلام وجهود المجموعة الرباعية الدولية لتطبيق خارطة الطريق، وقد يشكل المسمار الأخير في نعش عملية السلام.

إن المملكة العربية السعودية إذ تشاطر المجتمع الدولي التنديد بهذا القرار، فإنها في نفس الوقت تدعو المجتمع الدولي كافة، ممثلا في المجموعة الرباعية، إلى التحرك السريع الحاسم في مواجهة السياسة الإسرائيلية الرامية إلى استباحة الأرض الفلسطينية ومصادرة إرادة الشعب الفلسطيني الشرعية ودستوره.

إن التاريخ لن يغفر للمجتمع الدولي تخاذله في إنصاف الشعب الفلسطيني. وترك الحل للإملاءات الإسرائيلية والانحياز إلى جانب إسرائيل والادعاء بأنها تدافع عن نفسها وقبول قيامها بصوغ السلام بما يتفق مع ما تراه هي وليس وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وبما يحقق مصالحها هي بعيدا عن معايير العدالة، كان ولا يزال هو السبب الحقيقي في فشل عملية السلام في الماضي والحاضر. لقد قضى انعدام التوازن والانحياز للادعاءات الإسرائيلية على عملية السلام في أطوارها السابقة، وسيقضيان عليها في أي مرحلة مقبلة إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه و لم تنجح القوى النافذة في القيام بدور الوسيط النزيه. لن تجدي التحركات، ولن تفلح الاجتماعات، ولن تثمر المؤتمرات، إذا كانت تستهدف شغل الوقت وإعطاء الانطباع بأن عملا ما يتم إنجازه. الطريق واضح، سيدي الرئيس، وعلى المجتمع الدولي بصورة عامة والمجموعة الرباعية، بصورة خاصة، تفعيل وتنفيذ خارطة الطريق والتصدي لجهود إسرائيل لنسف الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل البرازيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن المسار المروع الذي آلت إليه تطورات الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني في الأسابيع الأخيرة جعل عقد هذه المناقشة المفتوحة أمرا محمودا جاء في الوقت المناسب. فدائرة العنف الجديدة التي تشهدها المنطقة نتيجة للهجمات الانتحارية والعمليات العسكرية الانتقامية، وما يترتب عليها من خسائر في الأرواح بين المدنيين في الجانبين، يعرّض فرص تنفيذ خارطة الطريق للخطر.

وحكومة البرازيل إذ تلاحظ مع القلق العميق القرار الذي اتخذه المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي مؤخرا بـ ”إبعاد“ رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، من الأراضي الفلسطينية، فإننا ننظر بقلق أكبر إلى البيانات الصريحة عن اغتيال الرئيس عرفات. إن البرازيل تعترف به سلطة شرعية، انتخبه الشعب الفلسطيني ديمقراطيا. وفي هذا الصدد، تدعو حكومة البرازيل الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن القرار الذي اتخذه مجلسها الوزاري الأمني وتحث الإسرائيليين والفلسطينيين على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. إن عودتهم إلى مائدة التفاوض هو السبيل الوحيد الذي يفضي إلى حل شامل وعادل ودائم للصراع في الشرق الأوسط.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للترحيب بتعيين رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع. إن مهاراته الدبلوماسية العديدة – التي يعكسها إسهامه في عملية أوسلو – ستكون مهمة لاستئناف الاتصالات مع شركائه الإسرائيليين سعيا لتحقيق زخم جديد في عملية السلام.

أخيرا، تؤكد البرازيل مرة أخرى تأييدها الكامل لعمل المجموعة الرباعية التي ترمي، بالتعاون مع المجتمع الدولي، إلى وضع حد للإرهاب والعنف وإنهاء الاحتلال وإيجاد تسوية دائمة للصراع على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة. وندعو الطرفين إلى

الامتثال لتلك القرارات فورا وبالكامل، وبخاصة التوصل إلى وقف إطلاق النار بصورة مجدية وانسحاب إسرائيل من المدن الفلسطينية، بما في ذلك رام الله. ونؤكد من جديد استعدادنا للإسهام في تنفيذ المبادرات الكفيلة بتحسين الأوضاع في المنطقة، بما في ذلك الإسهام في جهد دولي تحت رعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن غاية الامتنان للزملاء على ما يتحلون به من صبر في التعامل مع الرئيس المستبد من خلال الالتزام بمدة الدقائق الثلاث.

أما بالنسبة لما تبقى لدينا من أعمال، فيوجد في قائمتي الآن أربعة متكلمين. وقد سألت السيد رود - لارسن إن كان يود الرد أو التعقيب على أي نقاط أثيرت خلال المناقشة، وسيفعل ذلك فيما بعد. بعد ذلك، سيتاح الحق التقليدي في الرد للسفيرين اللذين بدأت بهما المناقشة، فإذا رغبا في استخدامه، ولدواعي الإنصاف، سأطلب منهما أيضا ألا يتجاوزا مدة الثلاث دقائق عند الإدلاء بأي ملاحظات ختامية قد يودان إبداءها. وسيسمح ذلك للمجلس باحترام الموعد المحدد لبدء المشاورات غير الرسمية الساعة ١٧/٣٠.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الحشاني (تونس): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا، أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال المجلس خلال هذا الشهر. كما أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا لسوريا الشقيقة على رئاسة مجلس الأمن الموفقة والناجحة للشهر المنصرم.

لقد تابعنا باهتمام التقرير الذي قدمه السيد لارسن هذا الصباح للمجلس حول آخر التطورات في المنطقة، وبهذه المناسبة نشكره على الجهود التي ما فتئ يبذلها.

يكتسي هذا الاجتماع أهمية بالغة في ضوء الأحداث الخطيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا الوضع يزداد خطورة يوما بعد يوم من جراء الأعمال الاستفزازية للحكومة الإسرائيلية، وآخرها القرار الذي اتخذته بإبعاد الرئيس ياسر عرفات عن الأراضي الفلسطينية، بل وتلويح بعض المسؤولين في تلك الحكومة بإمكانية اللجوء إلى ما هو أخطر من ذلك.

وإن تونس لتؤكد من جديد أمام هذا المجلس على شرعية الرئاسة الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعتبر أن كل قرار ينتهك هذه الشرعية من شأنه أن يزيد الوضع تعقيدا ويهدد عملية السلام في المنطقة. ومن هنا، تؤيد تونس المبادرة التي تقدمت بها المجموعة العربية بدعوة هذا المجلس إلى تحمل مسؤولياته في هذا المجال. كما أن تونس تؤكد على ضرورة أن تتقيد إسرائيل بالالتزامات التي تعهدت بها سواء في نطاق مسيرة السلام أو في إطار مقتضيات القانون الدولي.

وفي الوقت الذي تتضافر فيه الجهود الدولية من أجل تهدئة الأوضاع في المنطقة وإنقاذ عملية السلام، تواصل الحكومة الإسرائيلية سياستها بمحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وتدمير المنازل والمنشآت والاغتيالات المنظمة ومواصلة بناء السور.

وأمام خطورة المرحلة الراهنة وما تمثله من تهديد للأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها، فإن تونس تجدد الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي في مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ لتأمين الحماية للشعب الفلسطيني الشقيق من خلال نشر قوات فصل ومراقبة دولية، وهو المقترح الذي لقي دعما من أطراف عديدة ضمن الأسرة الدولية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أثني على ممثل تونس لالتزامه بالحدود الزمنية، وأنا ممتن له على ذلك.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل تركيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جنغيزر (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلي به ممثل إيطاليا في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. إن ذلك البيان يعبر تماما عن شواغلنا المشتركة إزاء الحالة المتردية على نحو خطير على أرض الواقع، ويدعو الأطراف إلى العمل بطريقة مسؤولة ومعقولة، تحفظ الآمال في استئناف المفاوضات بشأن تنفيذ خارطة الطريق. وقد أخذت الكلمة للتأكيد بإيجاز على عدد من النقاط التي نرى أنها ذات أهمية خاصة.

وكما شددنا في مناسبات عديدة، فان المنعطف الحالي الخطير في الصراع الإسرائيلي العربي يتطلب من الجانبين العمل أكثر من أي وقت مضى أقصى درجة من ضبط النفس. وتركيا تشعر بقلق شديد إزاء القرار الأخير الذي اتخذه من حيث المبدأ مجلس الأمن الإسرائيلي لطرد السيد ياسر عرفات رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. إن المجتمع الدولي والأمين العام بقيامهما باسترعاء الانتباه إلى العواقب الخطيرة المترتبة على هذا العمل قد طالبا إسرائيل على نحو له ما يبرره بعدم تنفيذ هذا القرار، ونحن نشعر بقلق مفاده أن تنفيذ ذلك القرار قد يؤذن بتطورات ربما تؤدي إلى تعريض الاستقرار للخطر في المنطقة بأسرها. وعلاوة على ذلك لا نعتقد أنه يخدم أي غرض في مسعانا لكسر طوق الجمود الحالي في الشرق الأوسط.

إن الصراع العربي الإسرائيلي ليس مسألة يمكن أن تحل من دون تأييد المجتمع الدولي. وفضلا عن ذلك، فإن الصراع له جوانب تتعلق بالأمن الإقليمي والعالمي، مما يفرض مسؤوليات جساما ليس على الطرفين فحسب، بل أيضا على المجتمع الدولي، كالحالة في العراق حيث يسعى مجلس الأمن إلى وضع إطار عمل مناسب وإجراءات ملائمة لإحلال الاستقرار في ذلك البلد.

وما برحت تركيا تشجب بأقوى العبارات شن الهجمات الإرهابية على المدنيين الاسرائيلين. وقد تم تذكير السلطة الفلسطينية بمسؤوليتها لاتخاذ التدابير اللازمة لوقف العنف. ومن جهة أخرى، يبدو إن الأساليب التي تتبعها إسرائيل في مكافحة الإرهاب تذكي نيران العداوة ولا بد من أن تتوقف. والفرضية الرئيسية من خارطة الطريق هي تزويد الطرفين بالهدف المتمثل في إقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

ولا يمكن تحقيق هذا الهدف ما لم يظهر الطرفان تصميما حقيقيا على الوفاء بمسؤولياتهما. إن إحلال الأمن هو حقا مسألة على جانب عظيم من الأهمية، غير أنها ليست المسألة الوحيدة الهامة جدا في هذه القضية. ففي الحقيقة أن عملية تعزيز الأمن لا يمكن أن تأتي من العملية السياسية في حد ذاتها. والشعب الفلسطيني يكافح من أجل بقائه. وأي تحسينات يمكن أن يراها ذلك الشعب في حياته اليومية ستؤثر إيجابيا على الحالة الأمنية على الأرض.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل النرويج. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): من المؤسف أن الأحداث المأساوية التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية قد أدت بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى توقف فعلي. ونحن الآن عدنا إلى حالة تتمثل في دورة العنف المتصاعدة. إن القنابل الانتحارية وأعمال القتل المستهدفة لا تحقق الأهداف المتمثلة في إنهاء الإرهاب والاحتلال.

والنرويج تدين بقوة اللجوء إلى العنف كوسيلة لإنهاء النزاع السياسي في الشرق الأوسط.

إن خارطة الطريق لا تزال حية. وقد أيدها الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني. وتحظى بتأييد دولي واسع. ونحن الآن نقف عند منعطف خطر حيث يتعين على جميع الأطراف أن تعزز من جهودها لاحياء العملية السلمية وضمان تنفيذ خارطة الطريق.

ويتعين على الفلسطينيين مكافحة الارهاب بقوة. ولا بد من تعزيز الهياكل الأمنية وإصلاحها تحت سيطرة موحدة. ويتعين اتخاذ تدابير ملموسة ضد البنية الارهابية. ولا بد من بعث الحياة في عملية الاصلاح الواردة في خارطة الطريق، ويتعين أن ينصب تركيز خارطة الطريق على تنفيذ التدابير المتوازية من جانب الطرفين.

يجب على إسرائيل وقف عمليات القتل المستهدف، وهدم المنازل والاستعمال المفرط للقوة. ولكي تنجح السلطة الفلسطينية في مكافحة الإرهاب، يتعين عليها المساعدة بإعطاء الفلسطينيين أملا في إيجاد حل سياسي للصراع. وتجميد بناء المستوطنات، ووقف بناء الحائط الأمني واستئناف سحب القوات العسكرية عناصر أساسية في المرحلة الأولى من خارطة الطريق.

وتعرب النرويج عن استيائها للقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية الأسبوع الماضي فيما يتعلق بالرئيس الفلسطيني المنتخب – للتخلص منه بطريقة وفي وقت يقرران فيما بعد. إن هذا القرار لن يسفر إلا عن الإسهام في إحداث أثر سلبي على عملية السلام، وسيجعل مكافحة الإرهاب أكثر صعوبة على السلطة الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما المجموعة الرباعية، تعزيز جهودهما الرامية إلى توفير آلية مراقبة قوية لتنفيذ خارطة الطريق. وقد أظهر الشهران الماضيان بوضوح أنه من دون وجود هذه الآلية ستنحرف العملية عن مسارها ولن يتحقق أي تقدم.

وستظل النرويج تدعم بنشاط خارطة الطريق – بصفتها رئيسا للفريق التابع للجنة المخصصة للاتصال، وبصفتها شريكا في فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، ورئيسا مشاركا لفريق التنسيق المحلي، ورئيسا لبعثة الوجود الدولي المؤقت في الخليل.

إننا نشكر الأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة لتخفيف صعوبة الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية عن طريق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والوكالات الأخرى، وكذلك على دورها الهام في التنسيق بين المانحين على الصعيد المحلي. ونحن نعلم أن الأمم المتحدة ستواصل هذا العمل التنفيذي الهام ، بينما تسهم، عن طريق الأمين العام ومنسق الأمم المتحدة الخاص، في الجهود الدبلوماسية التي تبذلها المجموعة الرباعية. وهذه الجهود تحظى بالدعم الكامل من النرويج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي هو ممثل نيبال. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي ينظر بقلق بالغ إلى الحالة التي تتبدى في الشرق الأوسط. فمرة أخرى انحدر الشرق الأوسط إلى دوامة من العنف الفظيع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إذ يجري قتل المدنيين الأبرياء على كلا الجانبين، وأوردت التقارير أن الحكومة الإسرائيلية قررت التخلص من السيد ياسر عرفات، الرئيس المنتخب من الشعب الفلسطيني. وكل واحد من هذه التطورات يدفع شيئا فشيئا بالحل السياسي بعيدا عن متناول يدنا. لقد قدم المجتمع الدولي وفرادى البلدان عددا من المبادرات لحل المشكلة التي طال أمدها في الشرق الأوسط.

ومن بين تلك المبادرات، بعثت اتفاقات أوسلو بعض الأمل – رغم أنها سرعان ما قذف بها في نار العنف الانتقامي. وخارطة الطريق التي رسمتها المجموعة الرباعية تواجه أيضا مستقبلا مشكوكا فيه جدا.

يجب على المجتمع الدولي مواصلة جهوده لتحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط. ولكن، يتعين في المقام الأول، على الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم تحمل المسؤولية عن إيجاد حل دائم لهذه المشكلة المأساوية. وقد وضع التاريخ الفلسطينيين والإسرائيليين معا في قطعة صغيرة من الأرض في الشرق الأوسط يعتبرها كلا الجانبين مقدسة وعزيزة. وما من أحد يرغب في أن يكون الأمر غير ذلك. ولذا يتعين على كلا الشعبين إيجاد طريقة للعيش معا جنبا إلى جنب.

إن خارطة الطريق، على الرغم من نقائصها العديدة، هي الطريق الوحيد المتجه إلى الأمام للمساعدة على إيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط. ويجب وقف العنف، وينبغي البدء في إجراء حوار صادق بالنسبة لكلا الطرفين لإعادة الأمل في العملية السياسية المتوخاة في خارطة الطريق. ويجب علينا ألا ندع حفنة من المتطرفين على أي من الجانبين تفسد عملية السلام. ويتعين على جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها المحددة إذا أريد للعملية المضي إلى الأمام. وينبغي للسلطة الفلسطينية عمل كل ما في وسعها للسيطرة على العناصر المتطرفة في المجتمع الفلسطيني التي ترتكب الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين الأبرياء. ويجب عليها تعزيز قوات الأمن ومنح رئيس الوزراء الجديد السلطة للدخول في مفاوضات جدية مع الحكومة الإسرائيلية.

ويتعين على الحكومة الإسرائيلية، من الناحية الأخرى، الكف عن استعمال القوة المفرطة. ويتعين عليها الانسحاب من الأراضي المحتلة على الفور، ووقف عمليات قتل القادة الفلسطينيين خارج نطاق الإجراءات القانونية ووقف هدم المباني والبنية الأساسية المدنية. والمستوطنات والحوائط غير القانونية المبنية على الأراضي المحتلة تمثل عقبة أخرى أمام السلام ويجب تفكيكها.

إن وفدي يشجب قرار الحكومة الإسرائيلية التخلص من الرئيس ياسر عرفات، ويحث الحكومة الإسرائيلية على إلغاء ذلك القرار فورا. وينبغي لأعضاء المجموعة الرباعية والمجتمع العالمي استخدام نفوذهم للتأثير على الطرفين لكي يمارسا أقصى درجة من ضبط النفس والكف عن اتخاذ أي تدابير قاسية ليس من شأنها إلا زيادة سوء الحالة وجعل السلام أبعد. وينبغي لمجلس الأمن مساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على بناء الجسور للعبور إلى مستقبل مشترك يسوده السلام والأمن من خلال التنفيذ الفعال لخارطة الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعلي الآن أعطي الكلمة للسيد رود – لارسن. وسنستمع بعده إلى المراقب الدائم لفلسطين وإلى ممثل إسرائيل. ثم تنتهي المناقشة.

السيد رود – لارسن (تكلم بالانكليزية): لاحظت أن الكثيرين من أعضاء المجلس يشاطرونني عميق القلق والحزن إزاء ما استجدّ من سفك الدماء وتفاقم الأزمة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. بيد أنه كان مما يشجع ويقوي الهمة أن أستمع إلى كل هؤلاء الأعضاء المؤيدين للجهود التي تبذلها اللجنة الرباعية، وأن أسمع أصواتاً توافق على أننا لكي نبدأ لا بد من أن نعجل بعملية خارطة الطريق، بحيث ننتقل من خطى الأطفال، إن جاز القول، إلى اتخاذ خطوات أوسع مدى وأكثر جرأة. كذلك أحطت علماً بأن كلاً من الممثل الفلسطيني والإسرائيلي، على عمق ما بينهما من اختلافات، ورغم التباين الشديد بين المنظورين

اللذين ينطلقان منهما، ما زالا يتخذان خارطة الطريق بمثابة مرجعية لهما.

ويتعين تشكيل الثقة من جديد بين الطرفين من خلال الأفعال. وأود التأكيد على أن تلك الأفعال لا بد من أن تتصدى للشاغلين الرئيسيين، أي الأرض والإرهاب. وأرى أنه ليس بمقدور أحد من القادة الفلسطينيين في هذه المرحلة أن يضع حداً لجميع صور الإرهاب دون أن يتلقى تأييداً شعبياً واسع النطاق لتدابير الأمن الضرورية والأليمة التي يتعين اتخاذها. بيد أن هذا التأييد الشعبي لا يمكن حشده إلا بأن يرى الشعب الفلسطيني رؤيا العين بداية حقيقية لانتهاء الاحتلال على أقل تقدير. ويعني هذا من الوجهة التنفيذية البدء في إخلاء المستوطنات ووقف العمل في الجدار. ومن ناحية أخرى، لا يمكن لرئيس وزراء أن يحشد التأييد الشعبي لتقديم تنازلات إقليمية في ظل موجات من الهجمات الإرهابية التي تودي بأرواح المدنيين الأبرياء.

ولا يمكن من وجهة نظري أن يعود بنا إلى مسار خارطة الطريق ويتقدم بنا سريعاً صوب ما تستهدفه خارطة الطريق من غايات نهائية سوى اتخاذ خطوات متزامنة ومتبادلة، يتنازل أحد الطرفين فيها عن الأرض، ويكف الآخر عن الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد رود – لارسن على هذا الإيضاح، وأشكره خاصة على كل ما يقوم به من عمل عظيم باسم الأمم المتحدة.

طلب السفير القدوة أن يدلي ببيان ثان. وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين): كنا نأمل أن يتمكن المجلس اليوم من الاستماع إلى مواقف جادة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. من جانبنا حاولنا أن نفعل ذلك، وحافظنا على مستوى معين يليق بمجلسكم. وللأسف أن خطاب الممثل الإسرائيلي انحدر إلى مستوى سحيق لا يليق بالدبلوماسية الدولية.

ونحن نعتقد أن هذا الخطاب وحده يجب أن يدفع المجلس إلى اتخاذ قرار أقوى مما هو أمامكم، لأن هذا الخطاب يمثل في رأينا تحدياً مباشراً للمجتمع الدولي، ولمجلسكم. وهو يعكس الجنون الإسرائيلي، جنون القوة المستند إلى الحماية التلقائية المتوفّرة لإسرائيل.

للأسف أيضا أنه جاء خطابا يعكس نهجا عنصريا تجاه الشعب الفلسطيني برمّته، وإن لم يكن هذا أمرا غريبا على عقلية الاحتلال والاستعمار. لكني أريد أيضاً أن أشير إلى أنه خطاب مليء بالأكاذيب والنفاق، الأكاذيب فيما يتعلق بسجل رئيسنا ياسر عرفات، وهو أمر لا يستحق منا الرد. ولكن النفاق أيضا، لأنه يأتي من ممثل حكومة رئيسها وبعض أعضائها متهمون رسميا بارتكاب جرائم حرب. فقط نذكّر بانخراط السيد شارون في مجازر صبرا وشاتيلا وقبيا وخان يونس.

ثم إن بعض القيادات الإسرائيلية كانوا أول من أدخل الإرهاب إلى المنطقة، ومنذ البداية. اسألوا بريطانيا، قوة الانتداب في فلسطين، أو اسألوا الأمم المتحدة عن الكونت برنادوت، ممثل الأمم المتحدة الخاص في فلسطين. ثم تطول القائمة، مجازر رسمية ارتكبها جيش الدولة: دير ياسين، كفر قاسم، ومرة أخرى قبيا وخان يونس، هجوم على مطارات مدنية مثل بيروت، إسقاط طائرة مدنية للطيران الليبي، إغراق الباخرة الأمريكية يو إس إس ليبرتي USS. Liberty، اغتيال عدد كبير من الكوادر الفلسطينية، استهداف أهداف مدنية عربية بالطيران في الجولان السوري، ومدرسة بحر البقر، وخلافه.

ثم أكبر جريمة حرب في العصر الحديث، وهي النقل غير المشروع لـ ٤٠٠ ٠٠٠ مستعمر إلى أراضٍ محتلة

لاستعمارها استعمارا كولونياليا في بداية القرن الحادي والعشرين. ناهيك عن القائمة الطويلة لجرائم الحرب في السنوات الثلاث الأخيرة، وفي مقدمتها الاغتيالات خارج إطار القانون.

على كل حال، ما بين جلستين لم يكتف المندوب الإسرائيلي بكل ذلك، وقرّر في الخارج أن مجلسكم منافق، أن مجلس الأمن منافق. وقرّر أيضاً أن المراقب الدائم لفلسطين لا يمثل شعب فلسطين. أرجو ألا يقرّر مع نهاية هذه الجلسة أن يزيلنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لا أملك سوى الإعراب عن بالغ الحزن، بل أقول ذلك وفيه مسحة إشفاق، على الملاحظات المزرية التي أبداها الممثل الفلسطيني. ومن دواعي الأسف أني لن أستطيع أن أجاريه على هذا المستوى، لأن الهبوط سيكون مفاجئا للغاية. لقد برهن من جديد على أنه يمثل ماضي الفلسطينيين المظلم، بدلا من أن يمثل المستقبل المشرق الذي هم حقا جديرون به.

أما عن الزعم بأن ياسر عرفات زعيم شرعي، فاسمحوا لي أن أُذكّر المجلس بأن الفلسطينيين كانوا يرون في صدام حسين زعيما شرعيا، ومثله كثير من الناس الذين اختار التاريخ أن يزيحهم من المسرح.

ومجرد أن الممثل الفلسطيني يشعر بالحاجة إلى أن يشير إلى أحداث مشكوك فيها وافتراءات حدثت منذ ٥٠ أو ٦٠ أو ٧٠ عاماً لهو دليل على تهاوي القضية التي يدافع عنها وعلى ديماغوغيته الصارخة التي أربأ بنفسي عن الرد عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر كل من شاركوا في هذه المناقشة الطويلة نوعا ما، ولو أني أراها مناقشة طيبة. فقد استطعنا الاستماع إلى ٤٧ مداخلة، وهو عدد لا بأس به في رأيي، وفعلنا ذلك على نحو يحفظ الشعور بأهمية الموضوع، وأرجو أن يكون جديراً بما نحاول أن نفعله في مجلس الأمن.

بهذا يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وستبدأ مشاورات غير رسمية بعد ١٠ دقائق.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.